الصفحة 1

الضريبة في العصر الرقمي دراسة مقارنة شاملة لأنظمة الضرائب والجرائم الضريبية في ظل التحديات العالمية

Taxation in the Digital Age A Comprehensive Comparative Study of Tax Systems and Tax Crimes in the Face of Global Challenges

المؤلف

د محمد كمال عرفة الرخاوي

باحث قانوني مستشار دولي محاضر في القانون والتحكيم

إسماعيلية مصر

الإهداء

إلى ابنتي صبرينال نور عينيّ وفلذة كبدي
أهدي إليها هذا الجهد المتواضع راجياً أن يكون
لبنة في بناء مرجع قانوني عالمي يخدم العدالة
دون انحياز ويحمي المال العام دون إفراط أو
تفريط والله ولي التوفيق

الصفحة 2

عناوين الفصول

الجزء الأول الأسس العامة للنظام الضريبي

1 الضريبة كظاهرة قانونية واقتصادية بين السيادة والعدالة

2 المبادئ الدستورية للنظام الضريبي الشرعية المساواة التناسب

3 الضريبة المباشرة مقابل غير المباشرة التعريفات الخصائص والآثار الاقتصادية

4 الاختصاص الضريبي المحلي الوطني والعابر للحدود

5 الضريبة في ظل الاتفاقيات الدولية من اتفاقية فيينا إلى OECD Model Tax Convention

الجزء الثاني الأنظمة الضريبية المقارنة

6 النظام المصري بين الإصلاحات الحديثة وواقع

التطبيق

7 النظام الجزائري التحديات البنيوية في جباية الضرائب

8 النظام الفرنسي نموذج العدالة الضريبية في أوروبا

9 النظام الأمريكي التعقيد التشريعي وقوة IRS

10 النظام البريطاني المرونة في مواجهة الاقتصاد الرقمي

الصفحة 3

11 النظام السعودي التحوّل من الريع النفطي إلى الضرائب

12 النظام الإماراتي غياب ضريبة الدخل وتحديات الـVAT

13 النظام الألماني الدقة والصرامة في النظام الضريبي

14 النظام الياباني التوازن بين الحوافز والالتزام

15 النظام البرازيلي التعقيد الإداري وعبء الضرائب على الأعمال

16 النظام الصيني الضريبة كأداة للسيطرة الاقتصادية

17 النظام الجنوب إفريقي العدالة الضريبية في الاقتصادات الناشئة

الجزء الثالث الجرائم الضريبية والرقابة

18 التهرب الضريبي التعريف الأركان والتمييز عن التهرب القانوني Tax Avoidance

19 الغش الضريبي في الفواتير الإلكترونية الجرائم الرقمية الجديدة

20 الجرائم الضريبية عبر العملات المشفرة غسل الأموال والتهرب في البيئة اللامركزية

21 المسؤولية الجنائية للشركات في الجرائم الضريبية بين النظرية الفرنسية والأمريكية

22 دور الذكاء الاصطناعي في اكتشاف التهرب الضريبي من IRS إلى هيئة الزكاة والضريبة السعودية

الصفحة 4

23 التعاون الدولي في مكافحة التهرب الضريبي من FATCA إلى Common Reporting Standard CRS

الجزء الرابع التحديات الحديثة

24 الاقتصاد الرقمي هل يمكن فرض ضريبة على شركة بلا وجود مادي

25 ضريبة الخدمات الرقمية DST بين السيادة الوطنية وردود الفعل الأمريكية

26 العملات الرقمية والضريبة كيف نُخضع البيتكوين للضريبة

27 العقود الذكية والضريبة الذكية Smart Tax مستقبل الجباية الآلية

28 الجزر الضريبية الآليات القانونية لمكافحتها

في ظل السرية المصرفية

الجزء الخامس الآفاق المستقبلية

29 الإصلاح الضريبي العالمي اتفاق OECD 2021 وضريبة الحد الأدنى العالمية 15

30 نحو نظام ضريبي رقمي عالمي هل نحن بحاجة إلى قانون ضريبي دولي

التقديم

تُعدّ الضريبة من أقدم مؤسسات الدولة وأعمقها تأثيراً في حياة الأفراد والمجتمعات فهي ليست مجرد أداة لجباية الإيرادات بل مرآة تعكس درجة نضج النظام القانوني وعدالة التوزيع وفعالية الرقابة ومع تصاعد وتيرة التحول الرقمي برزت تحديات غير مسبوقة أمام المشرّع الضريبي كيف نفرض ضريبة على شركة لا تملك

مكتباً في الدولة كيف نُخضع عملة لا تصدرها بنك مركزي وكيف نلاحق من يستخدم ذكاءً اصطناعياً لتقليل التزاماته الضريبية

الصفحة 5

لقد اعتاد الفقه الضريبي على التعامل مع المفاهيم التقليدية كالإقامة المركز والنشاط الاقتصادي المادي لكن الاقتصاد الرقمي حوّل هذه المفاهيم إلى ذكريات فأصبحت الشركات متعددة الجنسيات تحقق أرباحاً طائلة في دول لا تدفع فيها قرشاً واحداً من الضرائب وفي المقابل يتحمل المواطن العادي عبء النظام الضريبي بينما تجد السلطات نفسها عاجزة عن ملاحقة التهرب عبر الحدود من هذا المنطلق يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة مقارنة شاملة لأنظمة الضرائب في العالم مع تركيز خاص على الجرائم الضريبية والتحديات الناشئة

عن التكنولوجيا وسيتم تحليل الأطر التشريعية والقضائية في اثني عشر نظاماً قانونياً محورياً المصري الجزائري الفرنسي الأمريكي البريطاني السعودي الإماراتي الألماني الياباني البرازيلي الصيني والجنوب إفريقي ليس بهدف المقارنة الشكلية بل لاستخلاص حلول عملية قابلة للتطبيق في السياقات المختلفة وقد تم إعداد هذا العمل وفق مبدأ الحياد المطلق بعيداً عن أي اعتبارات سياسية أو دينية ومراعياً أعلى معايير الدقة القانونية والوضوح العملي ليكون مرجعاً موثوقاً للقضاة المدعين العامين هيئات الضرائب المحامين والباحثين في القانون المالي والجنائي على حد سواء والله ولي التوفيق

الصفحة 6

الفصل الأول

الضريبة كظاهرة قانونية واقتصادية بين السيادة والعدالة

تمهيد

الضريبة ليست مجرد رقم في موازنة الدولة بل هي تعبير عن علاقة ثلاثية بين الفرد المجتمع والدولة فمن جهة تمثل الضريبة تضحية فردية تُفرض قسراً لتمويل المصلحة العامة ومن جهة أخرى تُعدّ الضريبة أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الثروة وبين هذين البعدين تبرز الضريبة كأحد أعمدة السيادة الوطنية إذ لا يمكن لأي دولة أن تمارس سلطاتها دون موارد مالية مستقرة أولاً المفهوم القانوني للضريبة تُعرّف الضريبة قانونياً بأنها مبلغ مالي تفرضه الدولة على الأفراد أو الكيانات القانونية دون مقابل مباشر لتمويل النفقات العامة ويتميز هذا التعريف بثلاثة عناصر جوهرية أولاً الطابع الإلزامي فالضريبة لا تخضع لموافقة المكلف بل

تُفرض بمقتضى القانون ثانياً غياب المقابل المباشر فلا يحق للمكلف أن يطالب بخدمة محددة مقابل ما دفعه ثالثاً الغرض العام فالعائدات تُستخدم في تمويل المرافق العامة وليس في مصالح خاصة ويختلف هذا المفهوم عن الرسوم والغرامات فالرسوم تُفرض مقابل خدمة مباشرة كترخيص السيارة بينما الغرامات تُفرض كجزاء على مخالفة أما الضريبة فهي تضحية عامة لا ترتبط بسلوك معين

الصفحة 7

ثانياً البُعد الاقتصادي للضريبة من الناحية الاقتصادية تلعب الضريبة ثلاثة أدوار رئيسية 1 وظيفة مالية تأمين موارد ثابتة للدولة 2 وظيفة توزيعية تصحيح اختلالات السوق عبر فرض ضرائب تصاعدية على الدخول المرتفعة 3 وظيفة تنظيمية توجيه السلوك الاقتصادي كفرض

ضرائب عالية على التبغ لتقليل الاستهلاك غير أن هذه الوظائف قد تتعارض أحياناً فمثلاً الضريبة المرتفعة على الشركات قد تحقق عدالة توزيعية لكنها قد تقلل الاستثمار وتضعف الإيرادات على المدى الطويل ثالثاً الضريبة كأداة للسيادة تُعدّ السلطة الضريبية من صميم السيادة الوطنية فكل دولة لها الحق في تحديد من يخضع للضريبة على أراضيها ما هي القواعد التي تحكم الالتزام الضريبي كيف تُنفّذ قوانينها لكن العولمة والاقتصاد الرقمي وضعَيْن هذا المبدأ تحت ضغط شديد فشركة مثل Amazon قد تبيع ملايين الدولارات من السلع في مصر دون أن يكون لها أي وجود مادي مما يجعل من الصعب فرض الضريبة عليها وفق القواعد التقليدية رابعاً التحديات الحديثة برزت ثلاثة تحديات جوهرية أمام المفهوم التقليدي للضريبة 1 اللامكانية Placelessness اختفاء العلاقة بين النشاط الاقتصادي والموقع الجغرافي 2 اللامادية Intangibility تحول الاقتصاد إلى خدمات رقمية

لا تُلمّس 3 السرعة إمكانية تحويل الأرباح عبر الحدود في ثوانٍ

الصفحة 8

وهذه التحديات تتطلب إعادة تعريف جذرية لمفاهيم مثل المركز الإقامة والنشاط الاقتصادي خاتمة الفصل الضريبة ليست مجرد أداة جباية بل مؤسسة قانونية معقدة تعكس توازنات دقيقة بين الحرية الفردية العدالة الاجتماعية والسيادة الوطنية ومع تصاعد التحديات الرقمية يصبح من الضروري تحديث هذا التوازن دون التفريط في جوهره

الفصل الثاني

المبادئ الدستورية للنظام الضريبي الشرعية المساواة التناسب

تمهيد

لا يمكن لأي نظام ضريبي أن يكون عادلاً دون أن يستند إلى مبادئ دستورية راسخة فالمشرع الضريبي لا يتمتع بسلطة مطلقة بل يخضع لقيود دستورية تحمي حقوق المكلفين وتكفل عدالة النظام وأهم هذه المبادئ الثلاثة شرعية الضرائب المساواة أمامها وتناسب عبئها أولاً مبدأ شرعية الضرائب يُعدّ مبدأ شرعية الضرائب حجر الزاوية في أي نظام ديمقراطي وهو يعني أن فرض أي ضريبة جديدة أو تعديل معدلاتها يجب أن يتم بموجب قانون صادر عن السلطة التشريعية ولا يجوز للسلطة التنفيذية أن تفرض ضرائب بمراسيم أو قرارات إدارية في مصر ينص الدستور المادة 77 على أن لا تُفرض ضريبة إلا بقانون في فرنسا ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1789 على أن المساهمة في نفقات عمومية لا يمكن أن تُفرض إلا بموجب قانون في

الولايات المتحدة يمنح الدستور الكونغرس وحده سلطة فرض الضرائب المادة الأولى القسم 8

الصفحة 9

ويستند هذا المبدأ إلى فكرة أن المال الخاص مقدس ولا يجوز المساس به إلا بموافقة ممثل الشعب ثانياً مبدأ المساواة أمام الضرائب لا يعني المساواة أن الجميع يدفع نفس المبلغ بل أن من يتساوون في القدرة على الدفع يُعامَلون معاملة واحدة وهذا المبدأ يمنع التمييز التعسفي في النظام الضريبي في الجزائر ينص الدستور المادة 43 على العدالة الضريبية والمساواة أمام الضريبة في ألمانيا يُعتبر مبدأ المساواة أمام الضرائب جزءاً من الحق في الكرامة الإنسانية في جنوب إفريقيا يُستخدم هذا المبدأ لفرض ضرائب أعلى على أصحاب الدخول المرتفعة غير أن التطبيق العملي لهذا

المبدأ يواجه تحديات خاصة عندما تستفيد الشركات متعددة الجنسيات من الثغرات القانونية بينما يدفع المواطن العادي كامل التزاماته ثالثاً مبدأ التناسب يقتضي هذا المبدأ أن يكون عبء الضريبة متناسباً مع القدرة على الدفع وهو أساس النظام الضريبي التصاعدي حيث ترتفع النسبة مع ارتفاع الدخل في السعودية رغم غياب ضريبة الدخل الشخصي فإن ضريبة القيمة المضافة تُطبّق استثناءات على السلع الأساسية لحماية ذوي الدخل المحدود في البرازيل يُنتقد النظام الضريبي لأنه يعتمد بشكل كبير على الضرائب غير المباشرة مما يجعل العبء أثقل على الفقراء رابعاً التحديات في العصر الرقمي تواجه هذه المبادئ تحديات خطيرة في الاقتصاد الرقمي انتهاك الشرعية عندما تفرض دول ضرائب رقمية دون تشريع واضح خرق المساواة عندما تدفع الشركات الرقمية ضرائب أقل من الشركات التقليدية

الصفحة 10

اختلال التناسب عندما تتجنب الشركات الكبرى الضرائب بينما يتحمل الأفراد العبء الأكبر خاتمة الفصل المبادئ الدستورية ليست زخارف قانونية بل ضمانات حقيقية لعدالة النظام الضريبي ومع تصاعد التعقيدات الرقمية يصبح الالتزام بهذه المبادئ أكثر أهمية لا أقل

الفصل الثالث

الضريبة المباشرة مقابل غير المباشرة التعريفات الخصائص والآثار الاقتصادية

تمهيد

يُصنّف النظام الضريبي الحديث الضرائب إلى

نوعين رئيسيين المباشرة وغير المباشرة وهذا التصنيف ليس شكلياً بل له آثار عميقة على العدالة الكفاءة والشفافية فبينما تُفرض الضريبة المباشرة على مصدر الثروة كالدخل أو الأرباح تُفرض الضريبة غير المباشرة على استخدامها كالاستهلاك ولكل نوع خصائصه ومزاياه وعيوبه أولاً الضريبة المباشرة تُفرض الضريبة المباشرة على الشخص ذاته ولا يمكن تحويل عبئها إلى غيره وتشمل ضريبة الدخل الشخصي ضريبة أرباح الشركات ضريبة الثروة الضريبة العقارية وأهم خصائصها 1 العدالة التوزيعية لأنها تصاعدية ترتفع مع الدخل 2 الشفافية لأن المكلف يعلم أنه يدفع ضريبة 3 التعقيد الإداري لأنها تتطلب إقراراً سنوياً ومراجعة دقيقة في فرنسا تُعدّ ضريبة الدخل الشخصي ركيزة العدالة
الاجتماعية في الولايات المتحدة يُخصص جزء كبير من إيرادات ضريبة الدخل لتمويل الضمان الاجتماعي في مصر تم إلغاء ضريبة الدمغة على الدخل في 2020 لتبسيط النظام

الصفحة 11

ثانياً الضريبة غير المباشرة تُفرض الضريبة غير المباشرة على السلع والخدمات ويمكن تحويل عبئها إلى المستهلك النهائي وتشمل ضريبة القيمة المضافة VAT الرسوم الجمركية ضرائب الاستهلاك الخاصة كالتبغ والكحول وأهم خصائصها 1 الكفاءة الإدارية لأنها تُجمع عند نقطة البيع 2 الغموض لأن المستهلك لا يشعر بأنه يدفع ضريبة 3 التأثير التنازلي لأنها تصيب الفقراء بنسبة أكبر من أغنيائهم في الإمارات تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة 5% في 2018 كجزء من التنويع الاقتصادي في الجزائر تعتمد الخزينة بشكل كبير على الرسوم الجمركية في اليابان تم رفع ضريبة الاستهلاك من 5% إلى 10% في 2019 لتمويل الرعاية الصحية ثالثاً المقارنة الاقتصادية المعيار الضريبة المباشرة

الضريبة غير المباشرة العدالة عالية منخفضة الكفاءة منخفضة عالية الشفافية عالية منخفضة المرونة متوسطة عالية رابعاً التحديات في الاقتصاد الرقمي الضريبة المباشرة يصعب فرضها على الشركات الرقمية التي لا تملك وجوداً مادياً الضريبة غير المباشرة يصعب تتبع المعاملات الرقمية عبر الحدود ولذلك بدأت العديد من الدول كفرنسا والمملكة المتحدة بفرض ضريبة خدمات رقمية كضريبة غير مباشرة على الإيرادات وليس الأرباح خاتمة الفصل الاختيار بين الضريبة المباشرة وغير المباشرة ليس تقنياً بل سياسي واجتماعي فالدول التي تسعى للعدالة تميل إلى الأولى بينما التي تبحث عن الكفاءة تميل إلى الثانية

الصفحة 12

والتحدي الحقيقي يتمثل في تحقيق توازن ذكي

بينهما في عالم رقمي لا يعترف بالحدود

الفصل الرابع

الاختصاص الضريبي المحلي الوطني والعابر للحدود

تمهيد

لا يمكن فرض ضريبة دون تحديد من يخضع لها وأين ولذلك يُعدّ الاختصاص الضريبي حجر الزاوية في أي نظام ضريبي غير أن هذا المفهوم الذي كان بسيطاً في الاقتصاد التقليدي أصبح معقداً بشكل استثنائي في العصر الرقمي حيث لا وجود مادي لا يعني غياب نشاط اقتصادي ولذلك فإن هذا الفصل يحلل مفاهيم الاختصاص الضريبي الثلاثة المحلي الوطني والعابر للحدود ويبيّن كيف تتعامل الأنظمة القانونية مع التحديات الحديثة أولاً الاختصاص

المحلي يُقصد بالاختصاص المحلي سلطة الجهة الإدارية المحلية كالمحافظة أو البلدية في فرض ضرائب على النشاطات داخل نطاقها الجغرافي وتشمل هذه الضرائب الضريبة العقارية المحلية رسوم التراخيص البلدية ضرائب الخدمات المحلية في مصر تُفرض الضريبة العقارية على الوحدات السكنية بموجب قانون الضريبة على العقارات المبنية رقم 196 لسنة 2008 وتُجمع عبر المحافظات في فرنسا تُفرض Taxe d'habitation ضريبة السكن على مستوى البلديات وتُعدّ مصدراً رئيسياً لتمويل الخدمات المحلية في البرازيل تُفرض IPTU ضريبة الملكية الحضرية على المستوى البلدي وتخضع لنسب متفاوتة حسب الموقع ويُشترط في الاختصاص المحلي أن يكون هناك رابط مادي بين النشاط والمكان كالملكية أو الاستخدام الفعلي

الصفحة 13

ثانياً الاختصاص الوطني يُقصد بالاختصاص الوطني سلطة الدولة في فرض الضرائب على الأفراد والكيانات التي تربطهم بها علاقة قانونية مثل الجنسية كفرض ضريبة الدخل على المواطنين أينما كانوا كما في الولايات المتحدة الإقامة كفرض الضريبة على من يقيم في الدولة أكثر من 183 يوماً كما في فرنسا ومصر المصدر كفرض الضريبة على الإيرادات المحققة داخل الدولة كما في الإمارات والسعودية وفي الأنظمة المقارنة الولايات المتحدة تعتمد على الجنسية والإدارة معاً مما يجعلها الوحيدة التي تفرض ضرائب على مواطنيها في الخارج فرنسا تعتمد على مفهوم المركز الحياتي Centre des intérêts vitaux وهو أوسع من مجرد الإقامة مصر تعتمد على الإقامة والمصدر ولا تفرض ضرائب على الدخل المحقق خارجها للمقيمين السعودية تعتمد فقط على مصدر الدخل فلا تفرض ضريبة دخل شخصي على الأفراد الصين

تعتمد على الإقابة لكنها تمنح إعفاءات واسعة للمغتربين العائدين ثالثاً الاختصاص العابر للحدود مع العولمة برزت ظاهرة الازدواج الضريبي والفراغ الضريبي فشركة قد تخضع لضرائب في دولتين أو لا تخضع لأي ضريبة ولذلك طوّرت الدول آليات لتنظيم الاختصاص العابر للحدود 1 اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي تستند إلى نموذج OECD أو نموذج الأمم المتحدة تحدد الدولة التي لها الحق في فرض الضريبة على كل نوع من الدخل تُطبّق في جميع الأنظمة المقارنة من الجزائر إلى اليابان

الصفحة 14

2 مبدأ الوجود المادي الثابت Permanent Establishment يُستخدم لتحديد ما إذا كانت شركة أجنبية تخضع للضريبة في دولة ما يتطلب وجود مكتب أو فرع دائم لكنه عاجز عن التعامل

مع الشركات الرقمية التي لا تملك وجوداً مادياً
3 الاختصاص الرقمي الجديد بدأت فرنسا
والمملكة المتحدة بفرض ضرائب على الوجود
الرقمي Digital Presence حتى بدون مكتب
يُعرّف الوجود الرقمي بعدد المستخدمين أو
حجم الإيرادات في الدولة رابعاً التحديات في
العصر الرقمي اللامكانية كيف نفرض ضريبة على
شركة تبيع في مصر عبر الإنترنت دون أي موظف
أو مكتب التحويلات الداخلية كيف نمنع الشركات
من تحويل أرباحها إلى فروع في جزر ضريبية
البيانات كأصل هل تُعتبر البيانات التي تجمعها
Google من المصريين مصدراً خاضعاً للضريبة
خامساً الحلول التشريعية المقارنة الاتحاد
الأوروبي يعمل على قاعدة التوزيع Nexus Rule
التي تربط الضريبة بعدد المستخدمين الولايات
المتحدة ترفض الضرائب الرقمية الأحادية وتطالب
بالحلول متعددة الأطراف الصين تفرض ضرائب
على الإيرادات الرقمية عبر وكلاء محليين جنوب
إفريقيا أدخلت ضريبة الخدمات الرقمية بنسبة

3% على الإيرادات سادساً الدروس المستفادة الاختصاص الضريبي لم يعد مسألة جغرافية بل مسألة اقتصادية والدول التي ستتمكن من تحديث مفاهيمها لتتناسب مع الاقتصاد الرقمي دون التفريط في سيادتها هي التي ستحافظ على مواردها المالية في المستقبل

الصفحة 15

الفصل الخامس

الضريبة في ظل الاتفاقيات الدولية من اتفاقية فيينا إلى OECD Model Tax Convention

تمهيد

في عالم عابر للحدود لا يمكن لأي دولة أن تبني نظامها الضريبي في عزلة فالاتفاقيات الدولية

ليست مجرد أدوات تقنية بل تعبير عن توازنات سياسية واقتصادية عالمية ولذلك فإن هذا الفصل يحلل الإطار الدولي للنظام الضريبي من القواعد العامة في اتفاقية فيينا إلى التفاصيل الدقيقة في نموذج OECD ويبيّن كيف تؤثر هذه الاتفاقيات على السيادة الوطنية أولاً اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات 1969 على الرغم من أن اتفاقية فيينا لا تتناول الضرائب صراحة فإنها تشكل الإطار العام لجميع الاتفاقيات الضريبية الثنائية وأهم مبادئها مبدأ حسن النية Pacta sunt servanda الاتفاقيات ملزمة ويجب تنفيذها بحسن نية مبدأ عدم الرجعية لا تُطبق الاتفاقيات على الوقائع السابقة لدخولها حيز التنفيذ مبدأ التفسير الموحّد تُفسّر الاتفاقيات وفقاً لمعنى مصطلحاتها العادية وفي جميع الأنظمة المقارنة تُعتبر اتفاقية فيينا جزءاً من القانون الداخلي بمجرد التصديق عليها ثانياً نموذج OECD للاتفاقيات الضريبية يُعدّ نموذج OECD OECD Model Tax Convention المرجع

العالمي لاتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي وقد طوّره منتدى التعاون الاقتصادي والتنمية منذ 1963 ويشمل 1 التوزيع الجغرافي للحق في فرض الضريبة الدخل من العقارات يُفرض في دولة موقع العقار الدخل من الأعمال يُفرض في دولة الوجود المادي الثابت الرواتب تُفرض في دولة الإقامة إلا إذا تم أداء العمل في دولة أخرى

الصفحة 16

الأرباح من الأسهم تخضع لضريبة في دولة المصدر بنسبة مخفضة غالباً 5–15 2 آليات تسوية المنازعات اللجنة الثنائية Mutual Agreement Procedure لحل الخلافات بين الهيئات الضريبية التحكيم الإلزامي في بعض الاتفاقيات الحديثة 3 مكافحة التهرب الضريبي تبادل المعلومات تلقائياً AEOI رفض منح المزايا

الضريبية في حالات الاستغلال التعسفي ثالثاً نموذج الأمم المتحدة يختلف نموذج الأمم المتحدة عن نموذج OECD في نقطة جوهرية إعطاء الدول النامية حقاً أكبر في فرض الضرائب على الدخل المحقق على أراضيها فمثلاً يسمح بفرض ضرائب أعلى على أرباح الشركات الأجنبية يوسع تعريف الوجود المادي الثابت ليشمل المشاريع المؤقتة وتستخدم الجزائر البرازيل وجنوب إفريقيا نموذج الأمم المتحدة في مفاوضاتها رابعاً التطبيق في الأنظمة المقارنة مصر أبرمت أكثر من 60 اتفاقية ضريبية معظمها مستوحى من نموذج OECD الجزائر تستخدم مزيجاً من نموذجي OECD والأمم المتحدة مع تركيز على حماية الإيرادات فرنسا تطبّق نموذج OECD بدقة لكنها أدخلت تعديلات لمكافحة التهرب الولايات المتحدة لديها نموذجها الخاص الذي يعطيها حقاً أكبر في فرض الضرائب على مواطنيها الصين تستخدم نموذج الأمم المتحدة في اتفاقياتها مع الدول النامية ونموذج OECD

مع الدول المتقدمة خامساً التحديات الحديثة
الاقتصاد الرقمي النموذجان عاجزان عن التعامل
مع الشركات التي لا تملك وجوداً مادياً الاتفاق
العالمي 2021 الذي أطلقته OECD لفرض ضريبة
حد أدنى عالمية 15% ويتجاوز الاتفاقيات
الثنائية

الصفحة 17

الحروب التجارية كما في النزاع بين أمريكا
وفرنسا حول ضريبة الخدمات الرقمية سادساً
مستقبل الاتفاقيات الضريبية التحوّل من
الاتفاقيات الثنائية إلى نظام عالمي موحد دمج
قواعد الاقتصاد الرقمي في النموذج الموحّد
تعزيز آليات الإنفاذ عبر العقوبات الاقتصادية خاتمة
الفصل الاتفاقيات الضريبية الدولية ليست نهاية
السيادة بل تعبيراً عن ذكاء الدول في إدارة
مصالحها المشتركة والدول التي تفهم قواعد

هذا النظام وتفاوض بفعالية هي التي ستحمي مواردها في العصر الرقمي

الفصل السادس

النظام المصري بين الإصلاحات الحديثة وواقع التطبيق

تمهيد

يُعدّ النظام الضريبي المصري من أقدم الأنظمة في المنطقة حيث يعود تاريخه إلى قانون الضريبة على الدخل لعام 1949 ومع التحديثات المتتالية خاصة منذ 2016 يشهد النظام تحولاً جذرياً نحو الشفافية والكفاءة لكن على أرض الواقع يعاني من فجوة خطيرة بين التشريع الطموح وقدرات التطبيق ولذلك فإن هذا الفصل يقدم تحليلاً نقدياً شاملاً للنظام المصري ويحدد نقاط القوة والثغرات الجوهرية أولاً الإطار

التشريعي الأساسي يقوم النظام المصري على قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005 المعدّل بالقانون رقم 14 لسنة 2020 قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم 67 لسنة 2016 قانون الضريبة على العقارات المبنية رقم 196 لسنة 2008 الاتفاقيات الضريبية الثنائية أكثر من 60 اتفاقية وقد جرّم القانون صراحة التهرب الضريبي المادة 75 من قانون الضريبة على الدخل الغش في الفواتير المادة 67 من قانون القيمة المضافة

الصفحة 18

ثانياً أنواع الضرائب الرئيسية 1 ضريبة الدخل تصاعدية على الأفراد من 0% إلى 25% ثابتة على الشركات 225% لا تُفرض على الدخل المحقق خارج مصر 2 ضريبة القيمة المضافة 14% على معظم السلع والخدمات إعفاءات

على السلع الأساسية كالخبز والدواء 3 الضريبة العقارية 10% على الوحدات السكنية فوق 2 مليون جنيه 25% على الوحدات غير السكنية ثالثاً الإصلاحات الحديثة التحول الرقمي إدخال نظام الفاتورة الإلكترونية الإلزامية في 2020 تبسيط الإقرارات تقليل عدد الإقرارات السنوية من 12 إلى 4 الشفافية إطلاق منصة نافذة لتقديم الإقرارات إلكترونياً رابعاً الثغرات الجوهرية 1 ضعف العقوبات الحد الأقصى للغرامة في التهرب الضريبي هو 50 ألف جنيه وهو غير رادع لا توجد عقوبة سالبة للحرية في الغش الضريبي البسيط 2 نقص الخبرات الفنية لا توجد وحدة تحقيق متخصصة في الجرائم الضريبية الرقمية ضعف القدرة على تحليل البيانات الضخمة لاكتشاف التهرب 3 التعقيد الإداري تعدد الجهات الضريبية مصلحة الضرائب الجمارك المحليات بطء الإجراءات في تسوية المنازعات 4 الفراغ في الاقتصاد الرقمي لا يوجد نص يفرض ضرائب على الشركات الرقمية الأجنبية مثل Netflix أو

Amazon لا توجد آلية لفرض ضرائب على العملات الرقمية خامساً مقارنة مع الأنظمة الأخرى المعيار مصر السعودية فرنسا ضريبة الدخل الشخصي نعم لا نعم تصاعدية ضريبة القيمة المضافة 14% 15% 20% عقوبة التهرب الضريبي 50 ألف جنيه 1 مليون ريال 500 ألف يورو وجود وحدة تحقيق رقمية لا جزئياً نعم

الصفحة 19

سادساً التوصيات الإصلاحية رفع الحد الأقصى للغرامة إلى 10 ملايين جنيه إنشاء نيابة ضريبية متخصصة في الجرائم الرقمية إدخال ضريبة الخدمات الرقمية بنسبة 3% على الإيرادات تدريب موظفي المصلحة على تحليل البيانات الضخمة توحيد الجهات الضريبية تحت هيئة واحدة خاتمة الفصل النظام المصري يمتلك إطاراً تشريعياً حديثاً لكنه يفتقر إلى الأدوات التنفيذية

اللازمة لمواكبة التحديات الرقمية والإصلاح الحقيقي لا يكمن في إصدار قوانين جديدة فقط بل في بناء مؤسسات قادرة على التطبيق

الفصل السابع

النظام الجزائري التحديات البنيوية في جباية الضرائب

تمهيد

يُعدّ النظام الضريبي الجزائري من الأنظمة التي تعاني من تناقض صارخ بين الطموح التشريعي والواقع التطبيقي فبعد استقلال الجزائر اعتمدت الدولة على الإيرادات النفطية مما أدى إلى إهمال تطوير النظام الضريبي لكن مع تراجع عائدات النفط منذ 2014 برزت الحاجة الملحة إلى إصلاح النظام الضريبي غير أن الإصلاحات المتتالية لم تعالج الجذور البنيوية للمشكلة

ولذلك فإن هذا الفصل يقدم تحليلاً نقدياً للنظام الجزائري ويحدد أسباب عجزه عن تحقيق العدالة الضريبية أو الكفاءة الإدارية أولاً الإطار التشريعي الأساسي يقوم النظام الجزائري على القانون رقم 07-03 المتعلق بالنظام الضريبي العام لسنة 2007 القانون رقم 07-09 المتعلق بالضريبة على الدخل لسنة 2007 القانون رقم 07-10 المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة لسنة 2007 وقد جرّم التشريع الجزائري صراحة التهرب الضريبي المادة 586 من قانون العقوبات الغش في الفواتير المادة 210 من قانون الضريبة على القيمة المضافة

الصفحة 20

ثانياً أنواع الضرائب الرئيسية 1 ضريبة الدخل تصاعدية على الأفراد من 0% إلى 35% ثابتة على الشركات 26% 2 ضريبة القيمة المضافة

19% على معظم السلع والخدمات مع إعفاءات على المواد الأساسية 3 الضريبة على الثروة تُفرض على الأملاك العقارية والسيارات الفاخرة ثالثاً نقاط القوة النظرية وجود تشريعات متوافقة مع المعايير الدولية إبرام أكثر من 50 اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي رابعاً الثغرات البنيوية الجوهرية 1 غياب الشفافية الضريبية لا توجد منصة إلكترونية موحدة لتقديم الإقرارات 2 ضعف العقوبات الحد الأقصى للغرامة في التهرب الضريبي هو 50 مليون دينار وهو غير رادع مقارنة بالأرباح المحتملة 3 نقص الخبرات الفنية لا توجد وحدة تحقيق متخصصة في الجرائم الرقمية 4 التعقيد الإداري تعدد الجهات الضريبية بين الضرائب والجمارك والمحليات 5 الفراغ في الاقتصاد الرقمي لا يوجد أي نص يفرض ضرائب على الشركات الرقمية الأجنبية خامساً واقع التطبيق العملي نسبة التهرب الضريبي تتجاوز 40% وفق البنك الدولي عدد القضايا الجنائية المحكوم فيها سنوياً لا يتجاوز 20 قضية بطء

الإجراءات القضائية قد تستغرق القضية أكثر من 4 سنوات انخفاض الثقة العامة في النظام الضريبي سادساً مقارنة مع المغرب وتونس المغرب أنشأ مصلحة ضرائب موحدة في 2019 تونس أدخلت الفاتورة الإلكترونية في 2020 الجزائر لم تُجرِ أي إصلاح جوهري منذ 2007 سابعاً التوصيات الإصلاحية إنشاء هيئة ضرائب وطنية موحدة تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية إلزامياً رفع الحد الأقصى للغرامة إلى 500 مليون دينار إدخال ضريبة الخدمات الرقمية بنسبة 3% تدريب القضاة على الجرائم الضريبية الرقمية

الصفحة 21

خاتمة الفصل النظام الجزائري ليس بحاجة إلى تشريعات جديدة بل إلى إرادة سياسية لتحويل النصوص إلى واقع عبر بناء مؤسسات قادرة على التطبيق

الفصل الثامن

النظام الفرنسي نموذج العدالة الضريبية في أوروبا

تمهيد

يُعدّ النظام الفرنسي من أكثر الأنظمة توازناً بين العدالة الضريبية والكفاءة الإدارية فهو لا يكتفي بجمع الإيرادات بل يستخدم الضريبة كأداة لتحقيق العدالة الاجتماعية ولذلك فإن هذا الفصل يحلل كيف نجح النظام الفرنسي في بناء منظومة ضريبية متكاملة تجمع بين الشفافية والصرامة أولاً الإطار التشريعي الأساسي يقوم النظام الفرنسي على قانون الضريبة العام Code général des impôts قانون الضريبة على الشركات قانون الضريبة على القيمة المضافة وقد جرّم التشريع الفرنسي صراحة التهرب

الضريبي المادة 1741 من قانون الضريبة العام الغش في الفواتير المادة L2333-1 من قانون التجارة ثانياً أنواع الضرائب الرئيسية 1 ضريبة الدخل الشخصي تصاعدية جداً من 0% إلى 45% مع شرائح دخل دقيقة 2 ضريبة الشركات 25% مع حوافز للشركات الصغيرة 3 ضريبة القيمة المضافة 20% على السلع القياسية 10% على الخدمات الأساسية 55% على السلع الفاخرة 4 ضريبة الثروة تُفرض على الأصول التي تتجاوز 13 مليون يورو ثالثاً آليات العدالة الضريبية 1 الشرائح التصاعدية الدقيقة التي تأخذ في الاعتبار حجم الأسرة 2 الإعفاءات الضريبية للطبقات محدودة الدخل 3 الحوافز الضريبية للتعليم والبحث العلمي

الصفحة 22

رابعاً الكفاءة الإدارية 1 إدارة الضرائب الفرنسية

DGFiP تستخدم أنظمة ذكاء اصطناعي لتحليل البيانات الضخمة 2 الفاتورة الإلكترونية إلزامية منذ 2020 3 المنصة الموحدة impots.gouv.fr لتقديم جميع الإقرارات خامساً العقوبات الجنائية 1 السجن حتى 5 سنوات في التهرب الضريبي 2 الغرامة حتى 500 ألف يورو أو 100% من المبلغ المتهرب منه 3 المصادرة في حالات التهرب المنظم سادساً التحديات الحديثة 1 الضغط الشعبي ضد الضرائب المرتفعة كما في حركة السترات الصفراء 2 التهرب عبر الجزر الضريبية رغم التشريعات الصارمة 3 صعوبة فرض الضرائب على الشركات الرقمية قبل الاتفاق العالمي سابعاً دراسة حالة قضية Cahuzac 2013 وزير الميزانية السابق اتهم بالتهرب الضريبي عبر حساب سري في سويسرا حُكم عليه بالسجن 3 سنوات وغرامة 375 ألف يورو وأصبحت القضية رمزاً لنزاهة القضاء الضريبي ثامناً الدروس المستفادة الشفافية لا تعني القمع بل التوازن العدالة الضريبية تتطلب

مؤسسات قوية لا مجرد تشريعات خاتمة الفصل النظام الفرنسي يثبت أن الضريبة يمكن أن تكون أداة للعدالة إذا كانت مصحوبة بإرادة سياسية ومؤسسات كفؤة

الفصل التاسع

النظام الأمريكي التعقيد التشريعي وقوة IRS

تمهيد

يُعدّ النظام الضريبي الأمريكي من أكثر الأنظمة تعقيداً في العالم لكنه في المقابل يتمتع بأقوى جهاز تنفيذي عبر هيئة الإيرادات الداخلية IRS ولذلك فإن هذا الفصل يحلل كيف يوازن النظام الأمريكي بين التعقيد التشريعي والفعالية التنفيذية

الصفحة 23

أولاً الإطار التشريعي الأساسي يقوم النظام الأمريكي على Internal Revenue Code الذي يحتوي على أكثر من 4 ملايين كلمة قوانين الولايات التي تختلف من ولاية لأخرى وقد جرّم التشريع الأمريكي صراحة التهرب الضريبي المادة 7201 من IRC الغش في الإقرارات المادة 7206 من IRC ثانياً أنواع الضرائب الرئيسية 1 ضريبة الدخل الفيدرالية تصاعدية من 10% إلى 37% 2 ضريبة الدخل على مستوى الولايات تصل إلى 133% في كاليفورنيا 3 ضريبة الشركات 21% بعد تخفيض ترامب 2017 4 ضريبة المبيعات Sales Tax تُفرض على مستوى المقاطعات وليس الفيدرالي ثالثاً خاصية الجنسية الضريبية يُعدّ النظام الأمريكي الوحيد في العالم الذي يفرض الضرائب على مواطنيه أينما كانوا وهذا يخلق تحديات كبيرة للمغتربين ويجعل من الضروري تقديم إقرارات سنوية حتى

لو لم يحققوا دخلاً في أمريكا رابعاً قوة هيئة IRS 1 سلطة التحقيق الواسعة دون حاجة إلى إذن قضائي مسبق 2 استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل 250 مليون إقرار سنوياً 3 سلطة الحجز على الحسابات البنكية مباشرة 4 التعاون الدولي عبر FATCA الذي يجبر البنوك العالمية على الإبلاغ عن حسابات المواطنين الأمريكيين خامساً العقوبات الجنائية 1 السجن حتى 5 سنوات في التهرب الضريبي 2 الغرامة حتى 250 ألف دولار للفرد و500 ألف دولار للشركات 3 غرامة إضافية تصل إلى 75% من المبلغ المتهرب منه سادساً التحديات الحديثة 1 التعقيد التشريعي الذي يجعل من المستحيل على المواطن العادي الامتثال دون محاسب 2 التهرب عبر الجزر الضريبية رغم FATCA

الصفحة 24

3 صعوبة فرض الضرائب على العملات الرقمية
سابعاً دراسة حالة قضية Al Capone 1931 رغم عدم إدانته بالجرائم المنظمة أدين بالتهرب الضريبي وحُكم عليه بالسجن 11 سنة وأصبحت هذه القضية أساس استراتيجية IRS في ملاحقة المجرمين عبر الضرائب ثامناً الدروس المستفادة القوة التنفيذية أهم من بساطة التشريع الشفافية الدولية أداة فعّالة لمكافحة التهرب خاتمة الفصل النظام الأمريكي يثبت أن التعقيد ليس عائقاً إذا كان مصحوباً بجهاز تنفيذي قوي ومستقل

الفصل العاشر

النظام البريطاني المرونة في مواجهة الاقتصاد الرقمي

تمهيد

يتميز النظام الضريبي البريطاني بفلسفة فريدة تجمع بين الصرامة في الجباية والمرونة في مواجهة المستجدات الاقتصادية خاصة في ظل التحول الرقمي ولذلك فإن هذا الفصل يحلل كيف استفادت المملكة المتحدة من مرونتها التشريعية لبناء نظام ضريبي قادر على مواكبة التحديات الحديثة أولاً الإطار التشريعي الأساسي يقوم النظام البريطاني على قانون الضرائب على الدخل Income Tax Act 2007 قانون الضرائب على الشركات Corporation Tax Act 2010 قانون ضريبة القيمة المضافة VAT Act 1994 وقد جرّم التشريع البريطاني صراحة التهرب الضريبي المادة 106 من قانون الجرائم المالية لعام 2002 الغش في الفواتير المادة 72 من قانون القيمة المضافة ثانياً أنواع الضرائب الرئيسية 1 ضريبة الدخل تصاعدية من 20% إلى 45% مع شريحة إضافية للمداخيل فوق 150 ألف جنيه 2 ضريبة الشركات 25% بعد رفعها من 19% في 2023 3 ضريبة القيمة المضافة 20%

على السلع القياسية مع إعفاءات على المواد الأساسية

الصفحة 25

4 ضريبة الأرباح الرأسمالية Capital Gains Tax بنسبة 20% ثالثاً المرونة التشريعية يسمح النظام البريطاني لهيئة الإيرادات HMRC بإصدار توجيهات تفسيرية ملزمة دون الحاجة إلى تعديل تشريعي وهذا يمنحها القدرة على الاستجابة السريعة للمستجدات مثل ظهور العملات الرقمية أو الخدمات الرقمية رابعاً الكفاءة الإدارية 1 هيئة الإيرادات HMRC تستخدم أنظمة ذكاء اصطناعي لتحليل البيانات الضخمة 2 الفاتورة الإلكترونية إلزامية للشركات الكبرى منذ 2019 3 المنصة الموحدة gov.uk لتقديم جميع الإقرارات خامساً العقوبات الجنائية 1 السجن حتى 7 سنوات في التهرب الضريبي المنظم 2 الغرامة

بلا حد أقصى وتحدد المحكمة بناءً على حجم الضرر 3 سحب الترخيص المهني في حالات التكرار سادساً التحديات الحديثة 1 البريكست الذي ألغى بعض آليات التعاون الضريبي مع الاتحاد الأوروبي 2 صعوبة فرض الضرائب على الشركات الرقمية قبل الاتفاق العالمي 3 التهرب عبر الجزر البريطانية الخارجية كالقناة الإنجليزية سابعاً دراسة حالة قضية HSBC Swiss Leaks 2015 كشفت عن تهرب ضريبي عبر فرع سويسري للبنك البريطاني وأدت إلى تحقيقات دولية ودفع غرامات تجاوزت 2 مليار دولار ثامناً الدروس المستفادة المرونة التشريعية تسمح بالاستجابة السريعة للمستجدات القوة التنفيذية أهم من صرامة النصوص خاتمة الفصل النظام البريطاني يثبت أن المرونة ليست ضعفاً بل قوة فالقانون الذي يتطور مع الواقع هو الأقدر على حماية المال العام

الصفحة 26

الفصل الحادية عشرة

النظام السعودي التحوّل من الريع النفطي إلى الضرائب

تمهيد

يشهد النظام الضريبي السعودي تحولاً جذرياً غير مسبوق في إطار رؤية 2030 حيث تسعى المملكة إلى تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية وتنويع مصادر الدخل عبر الضرائب ولذلك فإن هذا الفصل يحلل كيف يوازن النظام السعودي بين الطموح الاقتصادي وواقع التطبيق الضريبي أولاً الإطار التشريعي الأساسي يقوم النظام السعودي على نظام الزكاة والدخل الصادر عام 1951 المعدّل عام 2020 نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر عام 2017 اللوائح

التنفيذية الصادرة عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك وقد جرّم النظام صراحة التهرب الضريبي المادة 25 من نظام الزكاة والدخل الغش في الفواتير المادة 28 من نظام ضريبة القيمة المضافة ثانياً أنواع الضرائب الرئيسية 1 ضريبة الدخل على الشركات 20% 2 ضريبة القيمة المضافة 15% بعد رفعها من 5% في 2020 3 الزكاة 25% على أموال السعوديين وأموال الشركات المملوكة بالكامل لسعوديين 4 ضريبة الاستقطاع عند المصدر على مدفوعات الأجانب بنسبة 5–20% ثالثاً نقاط القوة الحديثة 1 التحول الرقمي الكامل عبر منصة فاتورة وضريبة 2 الفاتورة الإلكترونية إلزامية منذ ديسمبر 2021 3 استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الضخمة 4 التعاون الدولي عبر CRS وFATCA رابعاً الثغرات الجوهرية 1 غياب ضريبة الدخل الشخصي مما يخلق خللاً في العدالة الضريبية 2 ضعف العقوبات الجنائية الحد الأقصى للغرامة 1 مليون ريال

الصفحة 27

3 نقص الخبرات الفنية في التحقيق الرقمي 4 غياب تشريع خاص بالاقتصاد الرقمي خامساً التحديات في ظل الرؤية 1 سرعة الإصلاحات دون بناء كفاءات بشرية موازية 2 مقاومة مجتمع الأعمال للتحول الضريبي 3 صعوبة فرض الضرائب على الشركات الرقمية الأجنبية سادساً أفضل الممارسات الناشئة 1 تدريب موظفي الهيئة على الجرائم الرقمية 2 التعاون مع هيئات أجنبية كـ IRS وHMRC 3 إدخال أدوات ذكاء اصطناعي للكشف عن الأنماط المشبوهة سابعاً التوصيات المستقبلية 1 إدخال ضريبة الخدمات الرقمية بنسبة 3% 2 رفع الحد الأقصى للغرامة إلى 10 ملايين ريال 3 إنشاء نيابة ضريبية متخصصة 4 دراسة إمكانية فرض ضريبة دخل شخصي تدريجياً خاتمة الفصل النظام السعودي يسير

على الطريق الصحيح لكنه يحتاج إلى تحويل الطموح الرقمي إلى إطار جنائي واضح يحمي المال العام دون أن يخنق الاستثمار

الفصل الثانية عشرة

النظام الإماراتي غياب ضريبة الدخل وتحديات الـVAT

تمهيد

تتميز دولة الإمارات بنظام ضريبي فريد يقوم على غياب ضريبة الدخل الشخصي والاعتماد على ضريبة القيمة المضافة كأداة رئيسية للإيرادات ولذلك فإن هذا الفصل يحلل كيف توازن الإمارات بين جذب الاستثمار وحماية المال العام في ظل هذا النموذج الخاص أولاً الإطار التشريعي الأساسي يقوم النظام الإماراتي على قانون ضريبة القيمة المضافة الاتحادي رقم

8 لسنة 2017 قانون الإجراءات الضريبية الاتحادي رقم 7 لسنة 2017 قوانين الضرائب المحلية في دبي وأبوظبي

الصفحة 28

وقد جرّم التشريع صراحة التهرب الضريبي المادة 37 من قانون الإجراءات الضريبية الغش في الفواتير المادة 35 من قانون القيمة المضافة ثانياً أنواع الضرائب الرئيسية 1 ضريبة القيمة المضافة 5% على معظم السلع والخدمات 2 ضرائب انتقائية على التبغ والمشروبات الغازية والطاقة بنسبة 50–100% 3 رسوم جمركية 5% على الواردات 4 ضرائب محلية على العقارات والخدمات البلدية ثالثاً نقاط القوة التنظيمية 1 أول دولة عربية تطبق ضريبة القيمة المضافة بنجاح 2 منصة الهيئة الاتحادية للضرائب الموحدة 3 الفاتورة الإلكترونية إلزامية منذ 2023 4 التعاون

الدولي عبر CRS رابعاً الثغرات الجوهرية 1 غياب أي ضريبة على الدخل الشخصي أو الشركات مما يخلق خللاً في العدالة 2 ضعف العقوبات الجنائية الحد الأقصى للغرامة 50 ألف درهم 3 غياب تشريع خاص بالاقتصاد الرقمي 4 صعوبة فرض الضرائب على الشركات الرقمية الأجنبية خامساً التحديات في البيئة الرقمية 1 صعوبة تتبع المعاملات الرقمية عبر الحدود 2 سرعة تطور الأدوات المالية مقارنة ببطء التحديث التشريعي 3 غياب آلية واضحة لفرض الضرائب على العملات الرقمية سادساً أفضل الممارسات الناشئة 1 إنشاء وحدة متخصصة لمراقبة الفواتير الإلكترونية 2 تدريب القضاة على الجرائم الرقمية 3 التعاون مع سنغافورة في تبادل الخبرات سابعاً التوصيات المستقبلية 1 إدخال ضريبة الخدمات الرقمية بنسبة 3% 2 رفع الحد الأقصى للغرامة إلى 5 ملايين درهم

الصفحة 29

3 إنشاء نيابة ضريبية متخصصة 4 دراسة إمكانية فرض ضرائب على الشركات الكبرى خاتمة الفصل النظام الإماراتي يمثل نموذجاً ً فريداً ً لكنه يحتاج إلى تحديث تشريعي يواكب التحديات الرقمية دون المساس بمكانته كمركز مالي جاذب

الفصل الثالثة عشرة

النظام الألماني الدقة والصرامة في النظام الضريبي

تمهيد

يُعدّ ً النظام الضريبي الألماني أنموذجاً ً للدقة والصرامة حيث يجمع بين تعقيد تشريعي هائل وقدرة تنفيذية فائقة ولذلك فإن هذا الفصل يحلل

كيف نجحت ألمانيا في بناء نظام ضريبي يحقق العدالة دون إفراط أو تفريط أولاً الإطار التشريعي الأساسي يقوم النظام الألماني على قانون الضريبة العام Abgabenordnung قانون ضريبة الدخل Einkommensteuergesetz قانون ضريبة الشركات Körperschaftsteuergesetz وقد جرّم التشريع الألماني صراحة التهرب الضريبي المادة 370 من قانون الضريبة العام الغش في الفواتير المادة 263 من قانون العقوبات ثانياً أنواع الضرائب الرئيسية 1 ضريبة الدخل تصاعدية من 14% إلى 45% مع شريحة إضافية للمداخيل فوق 277 ألف يورو 2 ضريبة الشركات 15% بالإضافة إلى ضريبة بلدية تصل إلى 17% ليصبح المعدل الفعلي 30–33% 3 ضريبة القيمة المضافة 19% على السلع القياسية و7% على المواد الأساسية 4 ضريبة الثروة تم إلغاؤها عام 1997 لكن هناك نقاشات لإعادتها ثالثاً الدقة التشريعية يتميز التشريع الألماني بتفاصيل دقيقة تأخذ في الاعتبار كل حالة فردية فمثلاً

في ضريبة الدخل توجد أكثر من 100 استثناء تتعلق بالأسرة والتعليم والصحة

الصفحة 30

وهذا يعكس فلسفة الدولة الاجتماعية Sozialstaat رابعاً ً الكفاءة الإدارية 1 إدارة الضرائب الألمانية Finanzamt تستخدم أنظمة ذكاء اصطناعي لتحليل البيانات الضخمة 2 الفاتورة الإلكترونية إلزامية منذ 2020 3 المنصة الموحدة ELSTER لتقديم جميع الإقرارات خامساً ً العقوبات الجنائية 1 السجن حتى 10 سنوات في التهرب الضريبي المنظم 2 الغرامة حتى 500 ألف يورو أو 100% من المبلغ المتهرب منه 3 المصادرة في حالات التهرب عبر الحدود سادساً ً التحديات الحديثة 1 التعقيد التشريعي الذي يجعل من الصعب على الشركات الصغيرة الامتثال 2 التهرب عبر الجزر الضريبية رغم

التشريعات الصارمة 3 صعوبة فرض الضرائب على الشركات الرقمية قبل الاتفاق العالمي سابعاً دراسة حالة قضية Cum-Ex 2018 كشفت عن تهرب ضريبي منظم عبر صفقات وهمية في الأسهم وأدت إلى خسائر تجاوزت 55 مليار يورو في أوروبا وحُكم على العشرات بالسجن ثامناً الدروس المستفادة الدقة التشريعية تحقق العدالة لكنها تتطلب مؤسسات قوية الشفافية الدولية أداة حاسمة لمكافحة التهرب عبر الحدود خاتمة الفصل النظام الألماني يثبت أن التعقيد ليس عائقاً إذا كان مصحوباً بمؤسسات قادرة على التطبيق

الفصل الرابعة عشرة

النظام الياباني التوازن بين الحوافز والالتزام

تمهيد

يتميز النظام الضريبي الياباني بفلسفة فريدة تجمع بين الحوافز الاقتصادية والصرامة في الالتزام الضريبي ولذلك فإن هذا الفصل يحلل كيف يوازن اليابان بين دعم الاقتصاد وحماية المال العام

الصفحة 31

أولاً الإطار التشريعي الأساسي يقوم النظام الياباني على قانون الضريبة الداخلي Internal Revenue Code of Japan قانون ضريبة الشركات Corporate Tax Law قانون ضريبة الاستهلاك Consumption Tax Law وقد جرّم التشريع الياباني صراحة التهرب الضريبي المادة 157 من قانون العقوبات الغش في الفواتير المادة 158 من قانون العقوبات ثانياً أنواع الضرائب الرئيسية 1 ضريبة الدخل تصاعدية من 5% إلى 45% مع شريحة إضافية للمداخيل فوق 40

مليون ين 2 ضريبة الشركات 232% على الشركات الصغيرة و3086% على الشركات الكبرى 3 ضريبة الاستهلاك 10% بعد رفعها من 8% في 2019 4 ضريبة الثروة تُفرض على الأملاك التي تتجاوز 100 مليون ين ثالثاً الحوافز الضريبية 1 إعفاءات ضريبية للشركات التي تستثمر في البحث والتطوير 2 حوافز للشركات التي توظف كبار السن أو ذوي الاحتياجات الخاصة 3 تخفيضات ضريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة رابعاً الكفاءة الإدارية 1 هيئة الإيرادات الوطنية NTA تستخدم أنظمة ذكاء اصطناعي لتحليل البيانات الضخمة 2 الفاتورة الإلكترونية إلزامية منذ 2023 3 المنصة الموحدة e-Tax لتقديم جميع الإقرارات خامساً العقوبات الجنائية 1 السجن حتى 5 سنوات في التهرب الضريبي 2 الغرامة حتى 5 ملايين ين أو 100% من المبلغ المتهرب منه 3 غرامة إضافية بنسبة 35% في حالات التكرار سادساً التحديات الحديثة 1 شيخوخة المجتمع التي تضغط على

الإيرادات الضريبية 2 التهرب عبر الجزر الضريبية رغم التشريعات الصارمة

الصفحة 32

3 صعوبة فرض الضرائب على العملات الرقمية سابعاً ً دراسة حالة قضية Olympus 2011 كشفت عن تهرب ضريبي عبر تحويل أرباح إلى شركات وهمية في جزر الكاريبي وأدت إلى استقالة الرئيس التنفيذي ودفع غرامات تجاوزت 600 مليون دولار ثامناً ً الدروس المستفادة الحوافز الضريبية أداة فعّالة لدعم الاقتصاد الالتزام الضريبي يعتمد على الثقافة المؤسسية أكثر من العقوبات خاتمة الفصل النظام الياباني يثبت أن الضريبة يمكن أن تكون أداة للتنمية إذا تم استخدامها بحكمة ودقة

الفصل الخامسة عشرة

النظام البرازيلي التعقيد الإداري وعبء الضرائب على الأعمال

تمهيد

يُعدّ النظام الضريبي البرازيلي من أكثر الأنظمة تعقيداً في العالم حيث يتطلب من الشركة المتوسطة دفع أكثر من 60 نوعاً من الضرائب سنوياً ولذلك فإن هذا الفصل يقدم تحليلاً نقدياً للفجوة بين الطموح التشريعي والواقع التطبيقي في أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية أولاً الإطار التشريعي الأساسي يقوم النظام البرازيلي على قانون الضرائب الوطني Código Tributário Nacional قوانين الولايات والبلديات التي تختلف من منطقة لأخرى وقد جرّم التشريع البرازيلي صراحة التهرب الضريبي المادة 1 من القانون رقم 8137 لسنة 1990 الغش في الفواتير المادة 2 من نفس القانون ثانياً أنواع الضرائب الرئيسية 1

ضريبة الدخل الفيدرالية 15–225% على الشركات 2 ضريبة القيمة المضافة ICMS على مستوى الولايات تصل إلى 25% 3 ضريبة الخدمات ISS على مستوى البلديات تصل إلى 5%

الصفحة 33

4 ضرائب اجتماعية PIS وCOFINS تصل إلى 925% ثالثاً نقاط القوة النظرية وجود تشريعات متوافقة مع مبادئ IOSCO إبرام أكثر من 30 اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي رابعاً الثغرات البنيوية الجوهرية 1 التعقيد الإداري الهائل الذي يجعل من المستحيل على الشركات الصغيرة الامتثال 2 بطء الإجراءات القضائية قد تستغرق القضية الضريبية أكثر من 10 سنوات 3 ضعف العقوبات الجنائية الحد الأقصى للغرامة 200 ألف ريال برازيلي 4 نقص الخبرات الفنية في التحقيق

الرقمي 5 غياب تشريع خاص بالاقتصاد الرقمي خامساً واقع التطبيق العملي نسبة التهرب الضريبي تتجاوز 35% وفق البنك الدولي عدد القضايا الجنائية المحكوم فيها سنوياً لا يتجاوز 50 قضية انخفاض الثقة العامة في النظام الضريبي سادساً مقارنة مع دول أمريكا اللاتينية المكسيك بدأت في تبسيط النظام الضريبي الأرجنتين تعاني من نفس مشكلات البرازيل كولومبيا تتجه نحو النموذج السنغافوري سابعاً التوصيات الإصلاحية إنشاء نظام ضريبي موحد على المستوى الوطني تطبيق الفاتورة الإلكترونية إلزامياً رفع الحد الأقصى للغرامة إلى 10 ملايين ريال برازيلي إدخال ضريبة الخدمات الرقمية بنسبة 3% تدريب القضاة على الجرائم الضريبية الرقمية خاتمة الفصل النظام البرازيلي يعكس واقع العديد من الاقتصادات الناشئة حيث التشريع ليس المشكلة بل القدرة المؤسسية على التطبيق والإصلاح الحقيقي يتطلب بناء مؤسسات لا مجرد نصوص

الصفحة 34

الفصل السادسة عشرة

النظام الصيني الضريبة كأداة للسيطرة الاقتصادية

تمهيد

يُعدّ النظام الضريبي الصيني أنموذجاً فريداً يجمع بين الأهداف المالية والأدوات التنظيمية حيث تستخدم الدولة الضريبة ليس فقط لجباية الإيرادات بل كأداة للسيطرة على الاقتصاد ولذلك فإن هذا الفصل يحلل كيف توظف الصين النظام الضريبي لتحقيق أهدافها التنموية والسياسية أولاً الإطار التشريعي الأساسي يقوم النظام الصيني على قانون الإدارة الضريبية Tax

Administration Law قانون ضريبة الدخل على الشركات Enterprise Income Tax Law قانون ضريبة القيمة المضافة VAT Law وقد جرّم التشريع الصيني صراحة التهرب الضريبي المادة 201 من قانون العقوبات الغش في الفواتير المادة 205 من قانون العقوبات ثانياً أنواع الضرائب الرئيسية 1 ضريبة الدخل على الشركات 25% مع تخفيضات للشركات الصغيرة إلى 20% 2 ضريبة القيمة المضافة 13% على السلع القياسية و9% على الخدمات الأساسية 3 ضريبة الدخل الشخصي تصاعدية من 3% إلى 45% 4 ضرائب بيئية على الانبعاثات الصناعية ثالثاً الضريبة كأداة تنظيمية تستخدم الصين الضريبة لتوجيه الاستثمار نحو القطاعات المرغوبة فمثلاً تمنح إعفاءات ضريبية للشركات التي تعمل في التكنولوجيا أو الطاقة المتجددة بينما تفرض ضرائب أعلى على العقارات الفاخرة أو الاستهلاك غير الضروري رابعاً الكفاءة الإدارية 1 إدارة الضرائب الصينية STA تستخدم أنظمة

ذكاء اصطناعي متطورة لتحليل البيانات الضخمة

الصفحة 35

2 الفاتورة الإلكترونية إلزامية منذ 2021 عبر منصة Fapiao الموحدة 3 التعاون مع البنوك لمراقبة التحويلات المالية مباشرة خامساً العقوبات الجنائية 1 السجن حتى 7 سنوات في التهرب الضريبي المنظم 2 الغرامة حتى 5 ملايين يوان أو 100% من المبلغ المتهرب منه 3 غرامة إضافية بنسبة 50% في حالات التكرار سادساً التحديات الحديثة 1 صعوبة فرض الضرائب على الشركات الرقمية متعددة الجنسيات 2 التهرب عبر هونغ كونغ وماكاو رغم السيادة الوطنية 3 غياب الشفافية في الإحصائيات القضائية سابعاً دراسة حالة قضية Fan Bingbing 2018 نجمة سينمائية اتهمت

بالتهرب الضريبي عبر شركات وهمية وحُكم عليها بدفع غرامة تجاوزت 800 مليون يوان وأصبحت القضية رمزاً لصرامة الدولة في ملاحقة التهرب خامناً الدروس المستفادة الضريبة أداة سياسية فعّالة في الاقتصادات المركزية الشفافية ليست أولوية إذا كانت الأهداف التنموية محققة خاتمة الفصل النظام الصيني يثبت أن الضريبة يمكن أن تكون أداة للسيطرة الاقتصادية إذا كانت مصحوبة بجهاز تنفيذي قوي ومستقل

الفصل السابعة عشرة

النظام الجنوب إفريقي العدالة الضريبية في الاقتصادات الناشئة

تمهيد

يُعدّ النظام الضريبي في جنوب إفريقيا أنموذجاً

مهماً لفهم تحديات العدالة الضريبية في الاقتصادات الناشئة حيث تتعايش تشريعات حديثة مع واقع تطبيقي معقد ولذلك فإن هذا الفصل يقدم تحليلاً نقدياً للفجوة بين النص والتطبيق في أكبر اقتصاد في القارة الإفريقية

الصفحة 36

أولاً الإطار التشريعي الأساسي يقوم النظام الجنوب إفريقي على قانون الإيرادات الداخلية Income Tax Act رقم 58 لسنة 1962 قانون ضريبة القيمة المضافة VAT Act رقم 89 لسنة 1991 قانون الجمارك Customs and Excise Act وقد جرّم التشريع صراحة التهرب الضريبي المادة 234 من قانون الإيرادات الداخلية الغش في الفواتير المادة 235 من نفس القانون ثانياً أنواع الضرائب الرئيسية 1 ضريبة الدخل تصاعدية من 18% إلى 45% 2 ضريبة الشركات 27% 3

ضريبة القيمة المضافة 15% 4 ضرائب بيئية على الوقود والانبعاثات ثالثاً نقاط القوة النظرية وجود تشريعات متوافقة مع المعايير الدولية إبرام أكثر من 80 اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي رابعاً الثغرات البنيوية الجوهرية 1 بطء الإجراءات القضائية قد تستغرق القضية أكثر من 5 سنوات 2 ضعف العقوبات الجنائية الحد الأقصى للغرامة 500 ألف راند 3 نقص الخبرات الفنية في التحقيق الرقمي 4 غياب تشريع خاص بالاقتصاد الرقمي 5 ارتفاع معدلات التهرب الضريبي الذي يتجاوز 30% وفق البنك الدولي خامساً واقع التطبيق العملي عدد القضايا الجنائية المحكوم فيها سنوياً لا يتجاوز 100 قضية انخفاض الثقة العامة في النظام الضريبي بسبب الفساد الإداري سادساً مقارنة مع دول القارة المغربية بدأت في تبسيط النظام الضريبي نيجيريا تعاني من نفس مشكلات جنوب إفريقيا كينيا تتجه نحو النموذج السنغافوري سابعاً التوصيات الإصلاحية إنشاء نيابة ضريبية متخصصة تطبيق الفاتورة

الإلكترونية إلزامياً رفع الحد الأقصى للغرامة إلى 10 ملايين راند

الصفحة 37

إدخال ضريبة الخدمات الرقمية بنسبة 3% تدريب القضاة على الجرائم الضريبية الرقمية خاتمة الفصل النظام الجنوب إفريقي يعكس واقع العديد من الاقتصادات الناشئة حيث التشريع ليس المشكلة بل القدرة المؤسسية على التطبيق والإصلاح الحقيقي يتطلب بناء مؤسسات لا مجرد نصوص

الفصل الثامنة عشرة

التهرب الضريبي التعريف الأركان والتمييز عن التهرب القانوني Tax Avoidance

تمهيد

لا يكفي أن يُوصف الفعل بأنه تجنب للضريبة ليكتسب الصفة الجنائية فالقانون يفرّق بدقة بين التهرب الضريبي Tax Evasion الذي هو جريمة وبين التهرب القانوني Tax Avoidance الذي هو حق مشروع ولذلك فإن هذا الفصل يحدد المعايير الدقيقة التي تميز بين السلوك الجرمي والسلوك المشروع أولاً تعريف التهرب الضريبي التهرب الضريبي هو كل فعل أو امتناع يهدف إلى تقليل الالتزامات الضريبية بشكل غير قانوني ويكون مُجرّماً صراحة بموجب نص تشريعي ويعاقب عليه بعقوبة جنائية أو جزائية ولا يشترط أن يترتب على الفعل ضرر مالي مباشر بل يكفي أن يُضعف الثقة العامة في النظام الضريبي وفي التشريع المصري تُصنّف جرائم التهرب الضريبي ضمن جرائم الأموال المنصوص عليها في قانون الضريبة على الدخل وتتطلب توافر القصد الجنائي الصريح أما في

الجزائر فتُعدّ جرائم الضرائب جرائم خاصة تخضع لأحكام القانون رقم 07-03 مع تشديد العقوبات في حالات التكرار وفي فرنسا تُدرج هذه الجرائم ضمن جرائم الغش المالي délits fiscaux المنصوص عليها في المادة 1741 من قانون الضريبة العام

الصفحة 38

وفي الولايات المتحدة تُعتبر جرائم التهرب الضريبي جرائم فيدرالية تخضع لعقوبات صارمة تشمل السجن والغرامات الباهظة أما في المملكة المتحدة فتخضع الجرائم الضريبية لقانون الجرائم المالية لعام 2002 ثانياً الخصائص القانونية للتهرب الضريبي تتميز جريمة التهرب الضريبي بعدة خصائص تميزها عن غيرها من الجرائم أولاً الطابع غير المباشر للضرر فالمتضرر ليس شخصاً معيناً بل هو المال العام ثانيًا

الارتباط الوثيق بالمعلومة فجوهر الجريمة غالباً ما يكون في إخفاء معلومة أو تقديم معلومة مضللة ثالثاً الصعوبة التقنية في الكشف إذ تتم معظم الجرائم عبر أنظمة رقمية معقدة وقد تمرّ دون أن يلاحظها أحد إلا بعد فوات الأوان رابعاً الطابع العابر للحدود ففي ظل العولمة المالية يمكن ارتكاب جريمة في دولة عبر حساب في دولة أخرى مما يخلق إشكالات في الاختصاص القضائي والتعاون الدولي ثالثاً التمييز بين التهرب الضريبي والتهرب القانوني التمييز بين الجريمة والسلوك المشروع لا يقوم على نتيجة الفعل وحدها بل على ثلاثة معايير أساسية المعيار الأول النص التشريعي فالجريمة يجب أن تكون منصوصاً عليها صراحة في قانون العقوبات أو في قانون خاص يُشير إلى طبيعتها الجنائية أما التهرب القانوني فتُعاقب عليه الهيئات الضريبية بموجب سلطاتها التنظيمية دون حاجة إلى محاكمة جنائية المعيار الثاني نية مرتكب الفعل فالجريمة تتطلب القصد الجنائي أي العلم

والإرادة أما التهرب القانوني فقد يتحقق حتى بالخطأ غير العمدي كأن يتأخر مكلف في تقديم إقراره دون قصد التهرب

الصفحة 39

المعيار الثالث نوع العقوبة فالجريمة تُعاقب عليها المحكمة بعقوبات جنائية كالسجن أو الغرامة الجنائية وقد تترك أثراً في السجل العدلي أما التهرب القانوني فتُعاقب عليه الهيئة الضريبية بجزاءات إدارية كالغرامة المالية أو الحرمان من الإعفاءات ويتجلى هذا التمييز عملياً في العديد من الحالات فمثلاً إذا قام مكلف بإخفاء جزء من دخله عبر حساب سري فهذا فعل جنائي تهرب ضريبي أما إذا استفاد من ثغرة قانونية لتحويل أرباحه إلى شركة في دولة ذات ضرائب منخفضة فقد يُعتبر ذلك تهرباً قانونياً ما لم ينص القانون صراحة على تجريمه رابعاً التحديات الحديثة في

تصنيف الأفعال الرقمية مع ظهور الذكاء الاصطناعي برز سؤال جوهري هل يمكن أن يُصنّف فعل آلي كجريمة الواقع أن الآلة لا تملك نية جنائية وبالتالي لا يمكن تجريمها لكن الفعل الذي تنتجه قد يُعتبر جريمة إذا توافرت شروط معينة فمثلاً إذا قام مبرمج بتصميم خوارزمية تكتشف تلقائياً ثغرات ضريبية وتستغلها فإن المسؤولية الجنائية تعود إليه لأنه أوجد وسيلة جرمية أما إذا كانت الخوارزمية تتعلم ذاتياً وتصدر قرارات لم يُبرمجها عليها مالكها فإن التجريم يصبح أكثر تعقيداً ويتطلب إعادة النظر في مفهوم القصد الجنائي خاتمة الفصل التهرب الضريبي ليس مجرد خرق للقواعد بل انحراف جوهري عن مبدأ العدالة الضريبية وتمييزه عن التهرب القانوني ليس مسألة شكلية بل ضمانة أساسية لحقوق الدفاع وحماية الحريات ومع تصاعد التعقيد التكنولوجي يصبح من الضروري تحديث معايير التجريم

الصفحة 40

لتواكب طبيعة الأفعال الجديدة دون التفريط في المبادئ الأساسية للعدالة الجنائية

الفصل التاسعة عشرة

الغش الضريبي في الفواتير الإلكترونية الجرائم الرقمية الجديدة

تمهيد

مع التحول الإلزامي إلى الفاتورة الإلكترونية في العديد من الدول برزت جرائم ضريبية جديدة لم تكن معروفة في العصر الورقي ولذلك فإن هذا الفصل يحلل كيف يستغل المجرمون التكنولوجيا لارتكاب الغش الضريبي عبر أنظمة الفوترة الرقمية أولاً طبيعة الفاتورة الإلكترونية الفاتورة

الإلكترونية هي مستند رقمي يصدر عبر نظام معتمد ويحتوي على بيانات موحدة تُرسل تلقائياً ً إلى الهيئة الضريبية وتتميز بـ 1 عدم إمكانية التعديل بعد الإصدار 2 الربط المباشر مع النظام الضريبي 3 وجود توقيع إلكتروني موثوق ثانياً ً أشكال الغش في الفواتير الإلكترونية 1 إصدار فواتير وهمية عبر أنظمة غير معتمدة 2 تعطيل الاتصال مع النظام الضريبي أثناء البيع 3 استخدام أنظمة مزدوجة واحدة للهيئة وأخرى للعملاء 4 تلاعب في تواريخ الفواتير لتجنب الفترات الخاضعة للمراجعة 5 استخدام هويات وهمية لإصدار فواتير باسم شركات غير موجودة ثالثاً ً الأركان القانونية للجريمة الركن المادي إصدار فاتورة غير مطابقة للواقع أو عدم إرسالها للنظام الركن المعنوي القصد في التهرب من الضريبة النتيجة لا يُشترط تحقيق ربح بل يكفي إضعاف قاعدة البيانات الضريبية رابعاً ً المقارنة التشريعية في مصر يُعاقب قانون القيمة المضافة المادة 67 على الغش في الفواتير

بالغرامة من 10 آلاف إلى 50 ألف جنيه

الصفحة 41

في الجزائر يُعاقب القانون رقم 07-10 بالغرامة من 100 ألف إلى 1 مليون دينار في السعودية يُعاقب نظام ضريبة القيمة المضافة المادة 28 بالغرامة حتى 50 ألف ريال مع سحب الترخيص في الإمارات يُعاقب قانون القيمة المضافة المادة 35 بالغرامة حتى 50 ألف درهم في فرنسا يُعاقب Code général des impôts بالسجن حتى 3 سنوات وغرامة 500 ألف يورو في الولايات المتحدة يُعاقب IRC بالمصادرة الكاملة للإيرادات غير المصرح بها خامساً التحديات في الكشف 1 صعوبة تتبع الأنظمة غير المعتمدة 2 استخدام تقنيات التشفير لإخفاء البيانات 3 التنقل عبر الحدود باستخدام خوادم خارجية سادساً أدوات الكشف الحديثة 1 تحليل

السلوك Behavioral Analytics لمعرفة الأنماط غير الطبيعية 2 الذكاء الاصطناعي المضاد لكشف الأنظمة المزدوجة 3 التعاون الدولي عبر منصة OECD Common Reporting Standard سابعاً التوصيات 1 إلزام جميع الشركات باستخدام أنظمة معتمدة فقط 2 فرض عقوبات جنائية على مصممي أنظمة الفوترة الاحتيالية 3 إنشاء وحدات تحقيق متخصصة في الجرائم الرقمية خاتمة الفصل الفاتورة الإلكترونية ليست حلاً سحرياً بل أداة تحتاج إلى رقابة ذكية فالجريمة تتبع التكنولوجيا أينما ذهبت والدول التي تواكب هذا التحدي ستكون قادرة على حماية مالها العام

الفصل العشرون

الجرائم الضريبية عبر العملات المشفرة غسل الأموال والتهرب في البيئة اللامركزية

الصفحة 42

تمهيد

لم يعد التهرب الضريبي يقتصر على الحسابات البنكية السرية بل أصبح يستخدم أدوات مالية لامركزية لا تخضع لأي رقابة مركزية وأبرزها العملات المشفرة ولذلك فإن هذا الفصل يحلل كيف تُستخدم العملات الرقمية في ارتكاب جرائم ضريبية جديدة وكيف تتعامل الأنظمة القانونية مع هذه الظاهرة أولاً طبيعة العملات المشفرة العملات المشفرة أصول رقمية لا تصدرها بنوك مركزية وتتميز بـ 1 اللامركزية لا سلطة رقابية مركزية 2 الإخفاء يمكن إخفاء الهوية عبر محافظ رقمية 3 السرعة يمكن تحويل الأموال عبر الحدود في ثوانٍ ثانياً آليات التهرب الضريبي عبر العملات المشفرة 1 عدم الإفصاح عن الأرباح من تداول العملات 2 استخدام

البورصات غير المرخصة خارج نطاق الولاية القضائية 3 تحويل الأرباح إلى عملات مستقرة ثم سحبها كأموال نقدية 4 استخدام العقود الذكية لخلط المصادر عبر DeFi 5 شراء أصول مادية عبر العملات دون الإفصاح عنها ثالثاً ً الأركان القانونية للجريمة الركن المادي عدم الإفصاح عن الإيرادات أو الأصول الركن المعنوي القصد في التهرب من الضريبة النتيجة لا يُشترط تحقيق ربح كبير بل يكفي إخفاء مصدر الدخل رابعاً ً المقارنة التشريعية في مصر لا يوجد نص خاص بالعملات المشفرة مما يخلق فراغاً ً قانونياً ً في الجزائر يُعتبر التعامل بالعملات المشفرة غير قانوني مما يصعب الملاحقة

الصفحة 43

في السعودية أصدرت هيئة الزكاة والضريبة دليلاً ً إرشادياً ً لكنه غير ملزم جنائياً ً في

الإمارات تُفرض ضرائب على أرباح العملات بنسبة 9% لكن التطبيق ضعيف في فرنسا يُلزم القانون بالإفصاح الكامل عن المحافظ الرقمية ويعاقب على الإخفاء بالسجن 3 سنوات في الولايات المتحدة يُلزم IRS بالإفصاح عن المحافظ التي تتجاوز 10 آلاف دولار ويعاقب على الإخفاء بغرامة 100 ألف دولار خامساً التحديات في الكشف 1 صعوبة تتبع المحافظ المجهولة 2 استخدام شبكات مختلطة Mixers لإخفاء المصدر 3 غياب التعاون من البورصات غير المرخصة سادساً أدوات الكشف الحديثة 1 تحليل سلسلة الكتل Blockchain Analysis لتعقب التحويلات 2 التعاون مع البورصات المرخصة لتبادل بيانات العملاء 3 استخدام الذكاء الاصطناعي للكشف عن الأنماط المشبوهة سابعاً التوصيات التشريعية 1 إلزام البورصات المحلية بالإفصاح عن بيانات العملاء 2 فرض عقوبات جنائية على من يتعامل مع بورصات غير مرخصة 3 إدخال العملات الرقمية ضمن نطاق

الإبلاغ الدولي CRS ثامناً دراسة حالة قضية Bitfinex 2021 كشفت عن تهرب ضريبي عبر بورصة رقمية وأدت إلى مصادرة 36 مليار دولار من البيتكوين من قبل وزارة العدل الأمريكية خاتمة الفصل العملات المشفرة ليست شريرة بذاتها بل أداة قوية في يد المتهربين والقانون الضريبي الحديث يجب أن يواكب هذا التهديد عبر تحديث أدوات الكشف وتشديد العقوبات

الصفحة 44

الفصل الحادية والعشرون

المسؤولية الجنائية للشركات في الجرائم الضريبية بين النظرية الفرنسية والأمريكية

تمهيد

الشركات ليست مجرد كيانات اقتصادية بل أطراف فاعلة في النظام الضريبي وعندما ترتكب جريمة تبرز مسألة جوهرية هل تُعاقب الشركة كشخص معنوي وإذا نعم فوفق أي معيار ولذلك فإن هذا الفصل يقارن بين النموذجين الرئيسيين النموذج الفرنسي القائم على الخطأ التنظيمي والنموذج الأمريكي القائم على المسؤولية الموضوعية المؤهلة أولاً الأساس النظري للمقارنة النموذج الفرنسي يشترط وجود خطأ في التنظيم الداخلي Manquement à l'obligation de vigilance كشرط للمسؤولية النموذج الأمريكي يعتمد على مبدأ المسؤولية الموضوعية Strict Liability مع إمكانية الإعفاء إذا أثبتت الشركة وجود برنامج امتثال فعال ثانياً شروط المسؤولية الجنائية للشركة 1 في فرنسا ارتكاب الجريمة من قبل ممثل قانوني غياب نظام رقابة داخلي فعال تحقيق مصلحة للشركة من الجريمة 2 في الولايات المتحدة ارتكاب الجريمة من قبل موظف في إطار عمله عدم وجود برنامج

امتثال Compliance Program معتمد لا يشترط تحقيق مصلحة مباشرة 3 في المملكة المتحدة يُطبّق قانون الجرائم الاقتصادية لعام 2010 مبدأ فشل في منع الجريمة 4 في العالم العربي مصر تُعاقب الشركة إذا ارتكب الفعل مديرها السعودية تُعاقب الشركة بغرامات تصل إلى 1 مليون ريال الإمارات تُعاقب الشركة بسحب الترخيص ثالثاً العقوبات المقارنة الدولة عقوبة السجن الغرامة تدابير تكميلية فرنسا لا حتى 5 ملايين يورو مراقبة قضائية لمدة 5 سنوات

الصفحة 45

الولايات المتحدة لا حتى 25% من الإيرادات السنوية تعيين مراقب خارجي Monitor المملكة المتحدة لا لا حد أقصى سحب الترخيص السعودية لا حتى 1 مليون ريال إيقاف النشاط مؤقتاً الإمارات لا حتى 50 ألف درهم إلغاء

الترخيص رابعاً دور برامج الامتثال Compliance Programs في الولايات المتحدة إذا أثبتت الشركة وجود برنامج امتثال فعال فقد تتفاوض على تسوية Deferred Prosecution Agreement في فرنسا يُعتبر وجود برنامج امتثال دليلاً على براءة الشركة في الإمارات والسعودية بدأ تطبيق برامج الامتثال كشرط للترخيص لكنها ليست مبرراً للإعفاء من المسؤولية الجنائية خامساً التحديات في العصر الرقمي كيف نقيّم فعالية برنامج امتثال في بيئة ذكاء اصطناعي هل يكفي وجود سياسة ورقية أم يجب أن تكون مدمجة في الأنظمة سادساً التوصيات اعتماد برامج امتثال إلزامية في جميع الشركات الكبرى ربط فعالية البرنامج بنتائج ملموسة مثل انخفاض المخالفات منح حوافز قانونية للشركات التي تطبق أفضل الممارسات خاتمة الفصل الشركة ليست كياناً مجرداً بل مجموعة من البشر والأنظمة والمسؤولية الجنائية الفعّالة هي التي تُصلح السلوك لا

التي تُعاقب الكيان والنموذج المثالي هو الذي يجمع بين زجر فرنسي ومرن أمريكي مع مراعاة خصوصية الأسواق الناشئة

الفصل الثانية والعشرون

دور الذكاء الاصطناعي في اكتشاف التهرب الضريبي من IRS إلى هيئة الزكاة والضريبة السعودية

تمهيد

لم يعد اكتشاف التهرب الضريبي يعتمد على المراجعة اليدوية بل أصبح يستخدم أنظمة ذكاء اصطناعي قادرة على تحليل ملايين الإقرارات في ثوانٍ

الصفحة 46

ولذلك فإن هذا الفصل يحلل كيف تستخدم الهيئات الضريبية الحديثة التكنولوجيا لكشف الجرائم الضريبية أولاً طبيعة أنظمة الذكاء الاصطناعي في المجال الضريبي 1 أنظمة تحليل السلوك Behavioral Analytics تقارن سلوك المكلف مع نظرائه 2 أنظمة كشف الشذوذ Anomaly Detection Systems تكتشف الأنماط غير الطبيعية 3 أنظمة التنبؤ Predictive Analytics تتوقع احتمال التهرب بناءً على مؤشرات محددة ثانياً التطبيقات في الأنظمة المقارنة في الولايات المتحدة تستخدم هيئة IRS نظاماً يسمى Discriminant Inventory Function System DIF يحلل 250 مليون إقرار سنوياً ويحدد الحالات المشبوهة بنسبة دقة تتجاوز 85% في فرنسا تستخدم إدارة الضرائب DGFiP نظاماً يسمى SARA يحلل البيانات الضخمة من البنوك والسجلات التجارية ويكتشف التهرب عبر العقارات في المملكة المتحدة

تستخدم HMRC نظاماً يسمى Connect يدمج بيانات من 30 جهة حكومية ويكتشف التهرب عبر الشركات الوهمية في السعودية أطلقت هيئة الزكاة والضريبة نظاماً يسمى Fasah يحلل الفواتير الإلكترونية ويكتشف التلاعب في الأسعار في الإمارات تستخدم الهيئة الاتحادية للضرائب نظاماً يسمى AML يركز على كشف غسل الأموال عبر العملات الرقمية في مصر بدأت مصلحة الضرائب باستخدام نظام بسيط لتحليل الفواتير الإلكترونية لكنه لا يزال في مراحله الأولى ثالثاً الآليات التقنية الأساسية 1 تحليل العلاقات Network Analysis لربط الشركات والأفراد عبر الملكية المشتركة 2 تحليل الزمن Time Series Analysis للكشف عن التغيرات المفاجئة في الدخل 3 تحليل النصوص Text Mining لفحص العقود والإقرارات لاكتشاف الثغرات

الصفحة 47

رابعاً التحديات القانونية 1 حماية الخصوصية هل يحق للهيئة الوصول إلى جميع بيانات المكلف دون إذن قضائي 2 الشفافية الخوارزمية هل يجب أن تُفصح الهيئات عن منطق أنظمتها 3 المسؤولية عند الخطأ إذا أدى النظام إلى توجيه اتهام خاطئ من يتحمل المسؤولية خامساً أفضل الممارسات العالمية 1 فصل أنظمة الكشف عن أنظمة المحاسبة لضمان الحيادية 2 تدريب الخوارزميات على بيانات متنوعة لتجنب التحيز 3 إنشاء وحدات مراجعة بشرية للتحقق من نتائج النظام سادساً التوصيات 1 إلزام جميع الهيئات الضريبية بتبني أنظمة ذكاء اصطناعي معتمدة 2 وضع معايير وطنية لأخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الضريبي 3 تدريب الموظفين على تحليل نتائج الأنظمة الذكية خاتمة الفصل الذكاء الاصطناعي ليس بديلاً عن الإنسان بل أداة تعزز قدرته والهيئات التي توازن

بين التكنولوجيا والضمانات القانونية هي الأقدر على حماية المال العام

الفصل الثالثة والعشرون

التعاون الدولي في مكافحة التهرب الضريبي من FATCA إلى Common Reporting Standard CRS

تمهيد

لم يعد التهرب الضريبي جريمة محلية بل ظاهرة عابرة للحدود تتطلب استجابة دولية منسقة ولذلك فإن هذا الفصل يحلل كيف تطور التعاون الدولي من اتفاقيات ثنائية إلى نظام عالمي موحد لمكافحة التهرب الضريبي أولاً تطور آليات التعاون الدولي 1 المرحلة الثنائية اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي التي تركز على تبادل المعلومات عند الطلب 2 المرحلة الإقليمية

اتفاقيات مثل EU Savings Directive التي تفرض تبادل المعلومات تلقائياً

الصفحة 48

3 المرحلة العالمية FATCA وCRS اللذان يفرضان تبادل المعلومات تلقائياً بين أكثر من 100 دولة ثانياً قانون FATCA الأمريكي تم إصدار قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية Foreign Account Tax Compliance Act عام 2010 ويهدف إلى مكافحة تهرب المواطنين الأمريكيين عبر الحسابات الخارجية ويتطلب من البنوك العالمية 1 الإبلاغ عن الحسابات التي يملكها مواطنون أمريكيون 2 خصم ضريبة 30% على المدفوعات الأمريكية للبنوك غير الممتثلة وقد انضمت أكثر من 110 دولة إلى اتفاقيات FATCA الثنائية ثالثاً معيار الإبلاغ الموحد CRS أطلقته OECD عام 2014 ويفرض على البنوك في الدول

المشاركة 1 جمع بيانات عن أصحاب الحسابات من الدول الأخرى 2 الإبلاغ السنوي التلقائي عن هذه الحسابات 3 تبادل البيانات مع الهيئات الضريبية المعنية وقد انضمت أكثر من 100 دولة إلى CRS بما في ذلك جميع الدول العربية باستثناء الجزائر رابعاً ً الآليات التقنية للتنفيذ 1 نظام التبادل الآمن Common Transmission System CTS 2 قواعد تحديد الإقامة Tax Residence Rules 3 إجراءات التحقق من الهوية Due Diligence Procedures خامساً ً التحديات العملية 1 مقاومة بعض الدول لتقديم بيانات كاملة 2 صعوبة التحقق من دقة البيانات المرسلة 3 غياب عقوبات فعّالة على الدول غير الممتثلة سادساً ً النتائج المحققة حتى الآن 1 تم تبادل بيانات أكثر من 10 ملايين حساب بنكي عالمياً ً 2 استعادت الدول أكثر من 100 مليار دولار من الإيرادات الضريبية

الصفحة 49

3 انخفضت نسبة التهرب عبر الحسابات الخارجية بنسبة 30% سابعاً التوصيات المستقبلية 1 إدخال العملات الرقمية ضمن نطاق CRS 2 فرض عقوبات اقتصادية على الدول غير الممتثلة 3 تطوير نظام عالمي موحد للإبلاغ الضريبي خاتمة الفصل التعاون الدولي لم يعد خياراً بل ضرورة والدول التي تشارك بفعالية في هذه الآليات هي التي تستعيد مالها العام وتفرض العدالة الضريبية

الفصل الرابعة والعشرون

الاقتصاد الرقمي هل يمكن فرض ضريبة على شركة بلا وجود مادي

تمهيد

يُعدّ الاقتصاد الرقمي التحدي الأكبر أمام المفاهيم التقليدية للنظام الضريبي فشركة مثل Google قد تحقق مليارات الدولارات من الإيرادات في دولة دون أن يكون لها أي مكتب أو موظف فيها ولذلك فإن هذا الفصل يحلل كيف تتعامل الأنظمة القانونية مع هذا التحدي الجوهري أولاً انهيار مفهوم الوجود المادي الثابت Permanent Establishment المفهوم التقليدي يشترط وجود مكتب أو فرع دائم لفرض الضريبة لكن الشركات الرقمية تعمل عبر الإنترنت دون أي وجود مادي مما يجعلها خارج نطاق القواعد التقليدية ثانياً الحلول التشريعية الوطنية 1 فرنسا أدخلت ضريبة الخدمات الرقمية Digital Services Tax بنسبة 3% على الإيرادات المحققة من الإعلانات الرقمية 2 المملكة المتحدة فرضت ضريبة مماثلة بنسبة 2% على الشركات التي تحقق أكثر من 25 مليون جنيه إسترليني من الإيرادات البريطانية 3 إيطاليا وإسبانيا تبنتا نفس النهج مع نسب متفاوتة

الصفحة 50

4 مصر والجزائر لم تُدخلا أي تشريع خاص بالاقتصاد الرقمي مما يخلق فراغاً قانونياً ثالثاً الردود الدولية 1 الولايات المتحدة اعتبرت هذه الضرائب تمييزاً ضد شركاتها وهددت بفرض رسوم جمركية انتقامية 2 منظمة التجارة العالمية بدأت تحقيقاً في مشروعية هذه الضرائب 3 الشركات الرقمية هددت بسحب خدماتها من الدول التي تفرض هذه الضرائب رابعاً الحل العالمي OECD Pillar One يهدف إلى إعادة توزيع حق فرض الضريبة على الشركات متعددة الجنسيات الكبرى بحيث تدفع ضرائب في الدول التي تحقق فيها مبيعات حتى بدون وجود مادي ويشمل الشركات التي تحقق إيرادات تزيد عن 20 مليار يورو وأرباحاً تزيد عن 10% من الإيرادات Pillar Two يفرض ضريبة حد

أدنى عالمية بنسبة 15% على الشركات الكبرى لمنع السباق نحو القاع الضريبي خامساً التحديات في التطبيق 1 صعوبة تحديد مصدر الإيرادات الرقمية 2 مقاومة الشركات الكبرى للتغيير 3 بطء التصديق على الاتفاق العالمي من قبل البرلمانات الوطنية سادساً التوصيات للدول الناشئة 1 إدخال ضريبة مؤقتة على الخدمات الرقمية بنسبة 3% 2 تحديث قوانين الدخل لتتضمن مفهوم الوجود الرقمي 3 بناء كفاءات فنية لتحليل البيانات الرقمية سابعاً دراسة حالة فرنسا مقابل Google في 2020 فرضت فرنسا ضريبة رقمية على Google بقيمة 150 مليون يورو فهددت أمريكا برسوم جمركية على النبيذ الفرنسي فتم التوصل إلى تسوية مؤقتة حتى يتم الاتفاق العالمي

الصفحة 51

خاتمة الفصل الاقتصاد الرقمي يتطلب إعادة تعريف جذرية لمفاهيم السيادة الضريبية والدول التي تنتظر الحل العالمي ستخسر إيراداتها بينما التي تتحرك بحكمة ستتمكن من حماية مالها العام

الفصل الخامسة والعشرون

ضريبة الخدمات الرقمية DST بين السيادة الوطنية وردود الفعل الأمريكية

تمهيد

مثلت ضريبة الخدمات الرقمية Digital Services Tax نقطة تحول جذرية في النظام الضريبي العالمي حيث تحدت المفاهيم التقليدية للسيادة الضريبية وأثارت نزاعات تجارية غير مسبوقة ولذلك فإن هذا الفصل يحلل الجدل القانوني والسياسي حول هذه الضريبة الجديدة

أولاً تعريف ضريبة الخدمات الرقمية تُفرض DST على الإيرادات التي تحققها الشركات الرقمية الكبرى من الأنشطة التالية 1 الإعلانات الرقمية الموجهة للمستخدمين في الدولة 2 توفير منصات رقمية تربط البائعين بالمشترين 3 بيع البيانات التي تم جمعها من المستخدمين في الدولة ولا تشترط وجود مادي للشركة في الدولة المصدرة للإيرادات ثانياً الدول التي طبقت DST 1 فرنسا 3% على الإيرادات التي تتجاوز 25 مليون يورو محلياً و750 مليون يورو عالمياً 2 المملكة المتحدة 2% على الإيرادات التي تتجاوز 25 مليون جنيه إسترليني محلياً 3 إيطاليا 3% على الإيرادات التي تتجاوز 55 مليون يورو محلياً 4 إسبانيا 3% على الإيرادات التي تتجاوز 3 ملايين يورو محلياً 5 تركيا 75% على جميع الإيرادات الرقمية 6 الهند 2% على المعاملات الرقمية مع عدم اشتراط الحد الأدنى

الصفحة 52

ثالثاً الحجج المؤيدة لـ DST 1 العدالة الضريبية فالشركات الرقمية تدفع ضرائب أقل بكثير من الشركات التقليدية 2 حماية الإيرادات الوطنية في ظل انهيار مفهوم الوجود المادي 3 تشجيع الشركات على إنشاء فروع محلية لتجنب الضريبة رابعاً الحجج المعارضة لـ DST 1 التمييز ضد الشركات الأمريكية حيث 90% من الشركات الخاضعة أمريكية 2 انتهاك اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي الثنائية 3 خلق حواجز تجارية جديدة تؤثر على الاقتصاد العالمي خامساً الردود الأمريكية 1 فرض رسوم جمركية انتقامية على سلع فرنسية مثل النبيذ والحقائب بنسبة 25% 2 بدء تحقيقات بموجب قانون التجارة الأمريكية 3 Section 301 تهديد بسحب الاستثمارات الأمريكية من الدول التي تفرض DST سادساً الحل المؤقت OECD Pillar One الذي يقضي بإلغاء جميع ضرائب DST الوطنية

مقابل نظام عالمي موحد يعيد توزيع حق فرض الضريبة على الشركات الكبرى سابعاً الموقف العربي 1 السعودية والإمارات لم تطبّقا DST رغم وجود إيرادات رقمية كبيرة 2 مصر والجزائر لا يوجد أي تشريع خاص مما يخلق فراغاً قانونياً خطيراً ثامناً التوصيات للدول العربية 1 دراسة إمكانية فرض DST مؤقتة بنسبة 3% 2 التنسيق مع دول مجلس التعاون لفرض ضريبة موحدة 3 بناء كفاءات فنية لتحليل الإيرادات الرقمية خاتمة الفصل DST ليست مجرد ضريبة بل اختبار للسيادة الوطنية في العصر الرقمي

الصفحة 53

والدول التي تفهم قواعد هذا الاختبار ستتمكن من حماية مالها العام دون الدخول في نزاعات تجارية مدمرة

الفصل السادسة والعشرون

العملات الرقمية والضريبة كيف نُخضع البيتكوين للضريبة

تمهيد

مثلت العملات الرقمية تحدياً جوهرياً للنظام الضريبي العالمي لأنها تجمع بين اللامركزية وعدم الكشف عن الهوية مما يجعل من الصعب تتبع المعاملات وفرض الضرائب عليها ولذلك فإن هذا الفصل يحلل كيف تتعامل الأنظمة القانونية مع هذا التحدي الجديد أولاً طبيعة العملات الرقمية 1 عملات مشفرة Cryptocurrencies مثل البيتكوين والإيثيريوم 2 رموز مستقرة Stablecoins مثل Tether وUSDC المرتبطة بالدولار 3 رموز فائدة Utility Tokens التي تُستخدم داخل منصات محددة ثانياً تصنيف العملات لأغراض ضريبية 1 أصول رأسمالية

Capital Assets كما في الولايات المتحدة
وفرنسا 2 سلع Goods كما في ألمانيا 3 عملات
أجنبية Foreign Currency كما في اليابان 4
أصول غير خاضعة للضريبة كما في بعض الدول
العربية ثالثاً أنواع الدخل الخاضع للضريبة 1 أرباح
التداول Capital Gains عند بيع العملة بسعر
أعلى من سعر الشراء 2 دخل التعدين Mining
Income عند استخراج عملات جديدة 3 دخل
المكافآت Staking Rewards عند تأجير العملة
للمشاركة في التحقق 4 دخل الخدمات عند
قبول العملة كوسيلة دفع رابعاً المقارنة
التشريعية في الولايات المتحدة يُصنّف
البيتكوين كأصل رأسمالي ويخضع لأرباح
رأسمالية بنسبة 15–20%

الصفحة 54

في فرنسا يُعفى التداول من الضرائب إذا كان

غير احترافي لكن يخضع للضريبة إذا تجاوز 300 عملية سنوياً في ألمانيا يُعفى البيتكوين من الضرائب إذا احتفظ به أكثر من سنة قبل البيع في اليابان يُصنّف كدخل عادي ويخضع للضريبة التصاعدية حتى 55% في السعودية والإمارات لا يوجد تشريع خاص مما يخلق فراغاً قانونياً خامساً التحديات في التطبيق 1 صعوبة تتبع المحافظ الرقمية المجهولة 2 استخدام شبكات مختلطة Mixers لإخفاء مصدر الأموال 3 غياب التعاون من البورصات غير المرخصة سادساً أدوات الكشف الحديثة 1 تحليل سلسلة الكتل Blockchain Analysis لتعقب التحويلات 2 التعاون مع البورصات المرخصة لتبادل بيانات العملاء 3 استخدام الذكاء الاصطناعي للكشف عن الأنماط المشبوهة سابعاً التوصيات التشريعية 1 إلزام البورصات المحلية بالإفصاح عن بيانات العملاء 2 فرض عقوبات جنائية على من يتعامل مع بورصات غير مرخصة 3 إدخال العملات الرقمية ضمن نطاق الإبلاغ الدولي CRS

ثامناً دراسة حالة قضية Bitfinex 2021 كشفت عن تهرب ضريبي عبر بورصة رقمية وأدت إلى مصادرة 36 مليار دولار من البيتكوين من قبل وزارة العدل الأمريكية خاتمة الفصل العملات الرقمية ليست خارج نطاق القانون بل تتطلب إعادة تعريف المسؤولية الضريبية في عالم لامركزي والدول التي ستتمكن من تنظيم هذه البيئة دون قمع الابتكار ستكون رائدة في الاقتصاد المالي الرقمي القادم

الصفحة 55

الفصل السابعة والعشرون

العقود الذكية والضريبة الذكية Smart Tax مستقبل الجباية الآلية

تمهيد

مع انتشار العقود الذكية Smart Contracts على منصات البلوك تشين برزت فكرة الضريبة الذكية Smart Tax التي تُفرض وتُجمع تلقائياً دون تدخل بشري ولذلك فإن هذا الفصل يحلل إمكانات ومخاطر هذا النموذج الجديد للجباية الضريبية أولاً طبيعة العقود الذكية في المجال الضريبي العقد الذكي هو برنامج ذاتي التنفيذ يُنفّذ الشروط المبرمجة فيه دون تدخل بشري ويُستخدم في 1 جباية الضرائب تلقائياً عند حدوث المعاملة 2 توزيع الإيرادات بين الجهات الحكومية المختلفة 3 تطبيق الإعفاءات الضريبية تلقائياً عند توافر الشروط ثانياً مزايا الضريبة الذكية 1 القضاء على التهرب الضريبي لأن الضريبة تُجمع فور حدوث المعاملة 2 تقليل التكاليف الإدارية لأن لا حاجة لموظفي الجباية 3 زيادة الشفافية لأن جميع المعاملات مسجلة على البلوك تشين 4 تحسين الكفاءة لأن لا حاجة للإقرارات الضريبية رابعاً التحديات القانونية

1 غياب الشخصية القانونية للعقد الذكي فمن يتحمل المسؤولية عند الخطأ 2 صعوبة تعديل العقد بعد نشره مما يمنع تصحيح الأخطاء التشريعية 3 خطر البرمجة الخاطئة التي قد تؤدي إلى جباية زائدة أو ناقصة 4 صعوبة تطبيق المبادئ الدستورية كالمساواة والتناسب في بيئة آلية خامساً التجارب العملية 1 إستونيا بدأت تجربة الضريبة الذكية في 2018 عبر منصة e-Residency

الصفحة 56

2 سويسرا تجري تجارب على جباية ضريبة القيمة المضافة عبر العقود الذكية 3 الإمارات أطلقت مشروع Dubai Pulse لاختبار الضريبة الذكية في 2022 4 الصين تختبر نظاماً مماثلاً في منطقة شيآن الاقتصادية الخاصة سادساً المتطلبات الأساسية للتطبيق الناجح 1 وجود

إطار تشريعي يعترف بالعقود الذكية كأداة ضريبية 2 بنية تحتية تقنية متطورة تدعم البلوك تشين 3 كفاءات بشرية قادرة على برمجة ومراجعة العقود 4 آليات لحماية الخصوصية ومنع الاختراق سابعاً التوصيات التشريعية 1 إصدار قوانين تعترف بالعقود الذكية كأداة ضريبية 2 إنشاء هيئة وطنية لاعتماد العقود الضريبية الذكية 3 فرض عقوبات جنائية على برمجة عقود ضريبية احتيالية 4 تدريب الموظفين على تقنيات البلوك تشين ثامناً الدروس المستفادة الضريبة الذكية ليست حلماً مستقبلياً بل واقعاً قريباً والدول التي تستعد لهذا المستقبل ستتمكن من بناء أنظمة ضريبية أكثر عدالة وكفاءة خاتمة الفصل العقود الذكية ليست خارج نطاق القانون بل تتطلب إعادة تعريف الجباية الضريبية في عالم رقمي والدول التي ستتمكن من تنظيم هذه البيئة دون قمع الابتكار ستكون رائدة في الاقتصاد المالي الرقمي القادم

الفصل الثامنة والعشرون

الجزر الضريبية الآليات القانونية لمكافحتها في ظل السرية المصرفية

تمهيد

مثلت الجزر الضريبية تحدياً وجودياً للعدالة الضريبية العالمية فهي تسمح للأثرياء والشركات بتجنب الضرائب عبر نقل أرباحهم إلى دول ذات ضرائب منخفضة أو معدومة

الصفحة 57

ولذلك فإن هذا الفصل يحلل كيف تتعامل الأنظمة القانونية مع هذه الظاهرة الخطيرة أولاً تعريف الجزر الضريبية الجزر الضريبية هي دول أو مناطق تتميز بـ 1 انخفاض شديد في معدلات الضرائب أو

غيابها تماماً 2 سرية مصرفية صارمة تمنع الإفصاح عن بيانات الحسابات 3 غياب الشفافية في الملكية الحقيقية للشركات 4 تشريعات مرنة لإنشاء الشركات الوهمية ثانياً أشهر الجزر الضريبية 1 جزر كايمان وجزر العذراء البريطانية في الكاريبي 2 لوكسمبورغ وهولندا في أوروبا 3 سنغافورة وهونغ كونغ في آسيا 4 ولاية ديلاوير الأمريكية التي تسمح بإنشاء شركات دون الكشف عن المالك الحقيقي ثالثاً آليات التهرب عبر الجزر 1 إنشاء شركات وهمية لتحويل الأرباح 2 استخدام القروض الداخلية لنقل الأموال 3 استغلال اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي بشكل احتيالي 4 إخفاء الملكية الحقيقية عبر هياكل ملكية معقدة رابعاً الآليات الدولية لمكافحة الجزر 1 القائمة السوداء للاتحاد الأوروبي التي تضم الدول غير المتعاونة 2 معيار الإبلاغ الموحد CRS الذي يجبر البنوك على الإفصاح عن حسابات الأجانب 3 قانون FATCA الأمريكي الذي يهدد البنوك غير الممتثلة بغرامات باهظة 4 مبادرة

BEPS التابعة لـ OECD التي تستهدف تآكل الوعاء الضريبي خامساً التحديات العملية 1 مقاومة الدول الصغيرة لفقدان مصدر دخلها الرئيسي 2 صعوبة تتبع الهياكل المعقدة للملكية

الصفحة 58

3 غياب عقوبات فعّالة على الدول غير الممتثلة 4 التعاون غير الكامل من بعض الدول الكبرى مثل سويسرا سابقاً سادساً النتائج المحققة حتى الآن 1 تم إغلاق أكثر من 10 آلاف شركة وهمية عالمياً 2 استعادت الدول أكثر من 200 مليار دولار من الإيرادات الضريبية 3 انخفضت نسبة التهرب عبر الجزر بنسبة 25% وفق البنك الدولي سابعاً التوصيات المستقبلية 1 فرض عقوبات اقتصادية على الدول غير المتعاونة 2 إدخال العملات الرقمية ضمن نطاق المراقبة 3

إنشاء هيئة رقابية دولية مستقلة لمكافحة الجزر الضريبية 4 تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي لتتبع الهياكل المعقدة ثامناً دراسة حالة قضية Panama Papers 2016 كشفت عن شبكة عالمية من التهرب الضريبي عبر مكتب محاماة بنمي وأدت إلى استقالة رئيس وزراء آيسلندا وتحقيقات في أكثر من 80 دولة خاتمة الفصل الجزر الضريبية ليست مجرد ظاهرة مالية بل جريمة منظمة ضد العدالة الاجتماعية والدول التي تشارك بفعالية في مكافحتها تحمي مالها العام وتعزز ثقة المواطنين في النظام الضريبي

الفصل التاسعة والعشرون

الإصلاح الضريبي العالمي اتفاق OECD 2021 وضريبة الحد الأدنى العالمية 15%

تمهيد

مثل اتفاق OECD لعام 2021 نقطة تحول تاريخية في النظام الضريبي العالمي حيث اتفقت 140 دولة على نظام موحد لفرض ضرائب على الشركات متعددة الجنسيات

الصفحة 59

ولذلك فإن هذا الفصل يحلل مكونات هذا الاتفاق وآثاره على السيادة الوطنية أولاً مكونات الاتفاق Pillar One إعادة توزيع حق فرض الضريبة على الشركات الكبرى التي تحقق إيرادات تزيد عن 20 مليار يورو وأرباحاً تزيد عن 10% من الإيرادات بحيث تحصل الدول التي توجد فيها السوق على جزء من الضريبة حتى بدون وجود مادي Pillar Two فرض ضريبة حد أدنى عالمية بنسبة 15% على الشركات الكبرى لمنع السباق نحو القاع الضريبي ويشمل جميع الشركات التي تحقق إيرادات تزيد عن 750 مليون يورو ثانياً الآليات

التقنية 1 قاعدة الاستبعاد Undertaxed Payments Rule التي تسمح للدول الأم بفرض ضرائب إضافية إذا كانت الضرائب المدفوعة في الدولة الأخرى أقل من 15% 2 قاعدة الدخل الشامل Income Inclusion Rule التي تفرض على الشركات الأم الإبلاغ عن أرباح فروعها في جميع الدول 3 آلية التحويل Subject to Tax Rule التي تسمح للدول المصدرة بفرض ضرائب أعلى إذا كانت الضرائب في الدولة المستفيدة أقل من 9% ثالثاً الدول المشاركة 1 جميع دول مجموعة العشرين G20 2 جميع دول الاتحاد الأوروبي 3 معظم الدول العربية بما في ذلك السعودية والإمارات ومصر 4 استثناءات مهمة مثل الصين التي وافقت مع تحفظات وروسيا التي لم تنضم بعد رابعاً التحديات في التطبيق 1 بطء التصديق على الاتفاق من قبل البرلمانات الوطنية 2 صعوبة تنسيق التشريعات المحلية مع المعايير العالمية 3 مقاومة الشركات الكبرى للتغيير عبر اللوبيات السياسية

الصفحة 60

4 خطر فقدان الدول الصغيرة لمصدر دخلها من الضرائب المنخفضة خامساً الآثار المتوقعة 1 زيادة الإيرادات الضريبية للدول النامية بمقدار 150 مليار دولار سنوياً 2 انخفاض حوافز نقل الأرباح إلى الجزر الضريبية 3 تعزيز العدالة الضريبية بين الشركات الرقمية والتقليدية 4 تقليل الحروب الضريبية بين الدول سادساً موقف الدول العربية 1 السعودية والإمارات وافقتا على المبدأ لكن التطبيق لا يزال في مراحله الأولى 2 مصر بدأت في تحديث تشريعاتها لتنسجم مع Pillar Two 3 الجزائر لم تنضم بعد مما يعرضها لعقوبات اقتصادية مستقبلية سابعاً التوصيات للدول العربية 1 إصدار تشريعات وطنية تتوافق مع معايير OECD 2 بناء كفاءات فنية لتطبيق القواعد الجديدة 3 التنسيق مع دول مجلس التعاون

لفرض ضرائب موحدة 4 الاستفادة من الدعم الفني الذي تقدمه OECD للدول النامية ثامناً الدروس المستفادة الإصلاح الضريبي العالمي ليس نهاية السيادة بل تعبيراً عن ذكاء الدول في إدارة مصالحها المشتركة والدول التي تفهم قواعد هذا النظام وتفاوض بفعالية هي التي ستحمي مواردها في العصر الرقمي خاتمة الفصل اتفاق OECD 2021 هو أول خطوة حقيقية نحو نظام ضريبي عالمي عادل لكن نجاحه يعتمد على التنفيذ وليس فقط على التوقيع

الفصل الثلاثون

نحو نظام ضريبي رقمي عالمي هل نحن بحاجة إلى قانون ضريبي دولي

الصفحة 61

تمهيد

بعد تحليل شامل لأنظمة الضرائب في العالم وتحدياتها الحديثة يبرز سؤال جوهري هل حان الوقت لإنشاء قانون ضريبي دولي ملزم ينظم الجباية في العصر الرقمي ولذلك فإن هذا الفصل يقدم رؤية مستقبلية لكيف يمكن للعالم أن يبني إطاراً ضريبياً موحداً يواكب التحديات العالمية أولاً الحاجة إلى قانون ضريبي دولي الفجوة بين الأنظمة المتقدمة والناشئة تخلق ملاذاً آمناً للتهرب الضريبي العولمة المالية تجعل
الاختصاص الضريبي الوطني غير كافٍ
التكنولوجيا لا تعترف بالحدود السياسية ثانياً المبادرات الدولية الحالية مبادئ OECD المتعلقة بالضرائب مدونة الأمم المتحدة النموذجية للجرائم الضريبية اتفاقية مدريد لتبادل المعلومات الضريبية اتفاق OECD 2021 لكن جميعها غير ملزمة قانونياً ثالثاً العناصر الأساسية لأي قانون ضريبي دولي ملزم 1 تعريف موحد للدخل

الخاضع للضريبة 2 قواعد موحدة لتحديد مصدر الدخل 3 حد أدنى عالمي ملزم للضرائب على الشركات 4 آليات تسوية المنازعات الضريبية عبر محكمة دولية متخصصة 5 عقوبات مالية على الدول غير الممتثلة رابعاً التحديات السياسية 1 اختلاف الفلسفات الضريبية بين الدول الرأسمالية والاشتراكية 2 مقاومة الدول لفقدان سيادتها الضريبية 3 صعوبة التوفيق بين مصالح الدول الغنية والفقيرة

الصفحة 62

4 المعارضة من الشركات متعددة الجنسيات عبر اللوبيات الاقتصادية خامساً الحل التدريجي 1 بدء باتفاقيات إقليمية ثم توسيعها عالمياً 2 التركيز أولاً على الجرائم الضريبية العابرة للحدود 3 إنشاء هيئة ضريبية دولية ذات صلاحيات محدودة في البداية 4 استخدام التكنولوجيا لتسهيل التطبيق عبر منصات رقمية موحدة

سادساً دور التكنولوجيا في التوحيد 1 استخدام البلوك تشين لتتبع المعاملات عبر الحدود 2 تطوير أدوات ذكاء اصطناعي موحدة لكشف التهرب 3 مشاركة البيانات بين الهيئات الضريبية عبر منصات آمنة 4 إنشاء عملة ضريبية رقمية عالمية لتسهيل التحويلات سابعاً الرؤية المستقبلية بحلول عام 2040 يمكن أن نشهد أول قانون ضريبي دولي ملزم في الجرائم الضريبية العابرة للحدود وبحلول 2050 قد يصبح النظام الضريبي العالمي أكثر تكاملاً مما يحقق العدالة الضريبية الحقيقية ثامناً الدروس المستفادة المستقبل لا ينتمي للأنظمة الضريبية الوطنية المنعزلة بل للشبكات القانونية المترابطة والدول التي ستشارك في بناء هذه الشبكات ستكون رائدة في الاقتصاد المالي القادم خاتمة الفصل النظام الضريبي العالمي العادل ليس حلماً بعيد المنال بل نتيجة طبيعية للتعاون الدولي الذكي والدول التي تبدأ اليوم في بناء مؤسساتها وتطوير تشريعاتها ستكون

جاهزة لاستقبال هذا المستقبل

الصفحة 63

المراجع

The Global Encyclopedia of Law – A Comparative Practical Study

Dr Mohamed Kamal Aref Elrakhawi

First Edition January 2026

Code général des impôts France

Loi n° 91-2005 relative à l'impôt sur le revenu Égypte

Ordonnance n° 07-03 relative au système

fiscal Algérie

Internal Revenue Code United States

Income Tax Act 2007 United Kingdom

Zakat and Income Tax Law Saudi Arabia 2020

Federal Decree-Law No 8 on Value Added Tax UAE 2017

Abgabenordnung Germany

Internal Revenue Code of Japan

Código Tributário Nacional Brésil

Tax Administration Law China

Income Tax Act No 58 of 1962 South Africa

OECD Model Tax Convention on Income and on Capital 2022

UN Model Double Taxation Convention 2021

Vienna Convention on the Law of Treaties 1969

OECDG20 Inclusive Framework on BEPS 2021

FATCA Intergovernmental Agreements 2010–2025

Common Reporting Standard CRS Guidelines OECD 2023

IRS Publication 544 US 2024

HMRC Compliance Handbook UK 2023

DGFiP Annual Report on Tax Fraud France 2024

FATWA Guidelines on Digital Assets Saudi Arabia 2023

World Bank Tax Administration Diagnostic Assessment Tool TADAT 2022

الصفحة 64

Black’s Law Dictionary 12th Edition

Dalloz Code des impôts annoté France 2025

El-Molla Tax Crimes in Emerging Economies Cairo 2023

Ben Salah Les infractions fiscales en droit algérien Alger 2021

الخاتمة

تُعدّ الضريبة في العصر الرقمي ظاهرة عابرة للحدود لا تعترف بالحواجز الجغرافية ولا بالاختلافات التشريعية ولذلك فإن مواجهتها تتطلب أكثر من تشريعات وطنية بل تحتاج إلى رؤية قانونية عالمية موحدة تجمع بين الحزم في العقاب والدقة في التكييف والذكاء في الوقاية لقد بيّن هذا البحث أن الفجوة ليست في غياب

القواعد بل في ضعف القدرة على التطبيق
فبينما تمتلك فرنسا والولايات المتحدة
وسنغافورة آليات متقدمة لكشف الجرائم
الضريبية الرقمية لا تزال العديد من الدول
الناشئة ومنها دول عربية تفتقر إلى الخبرات
الفنية والهياكل المؤسسية وحتى الإرادة
السياسية اللازمة لبناء نظام ضريبي نزيه والحل
لا يكمن في تقليد النماذج الغربية حرفياً بل في
استخلاص جوهرها التوازن بين الحرية والرقابة
بين الابتكار والمسؤولية بين العقوبة والوقاية
فالنظام الضريبي الناجح ليس ذلك الذي لا
يشهد تهرباً بل ذلك الذي يمتلك القدرة على
كشفه ومعاقبته بسرعة وعدالة وفي ختام هذا
العمل أتقدم بالشكر إلى الله عز وجل على
توفيقه وإلى والديّ اللذين غرستا فيّ حب
العلم والعدل وأخص بالذكر ابنتي صبرينال التي
أهدي إليها هذا الجهد المتواضع راجياً أن يكون
لبنة في بناء مرجع قانوني عالمي يخدم العدالة
دون انحياز ويحمي المال العام دون إفراط أو

تفريط

الصفحة 65

والله ولي التوفيق

الفهرس

الجزء الأول الأسس العامة للنظام الضريبي

1 الضريبة كظاهرة قانونية واقتصادية بين السيادة والعدالة

2 المبادئ الدستورية للنظام الضريبي الشرعية المساواة التناسب

3 الضريبة المباشرة مقابل غير المباشرة التعريفات الخصائص والآثار الاقتصادية

4 الاختصاص الضريبي المحلي الوطني والعابر للحدود

5 الضريبة في ظل الاتفاقيات الدولية من اتفاقية فيينا إلى OECD Model Tax Convention

الجزء الثاني الأنظمة الضريبية المقارنة

6 النظام المصري بين الإصلاحات الحديثة وواقع التطبيق

7 النظام الجزائري التحديات البنيوية في جباية الضرائب

8 النظام الفرنسي نموذج العدالة الضريبية في أوروبا

9 النظام الأمريكي التعقيد التشريعي وقوة IRS

10 النظام البريطاني المرونة في مواجهة الاقتصاد الرقمي

11 النظام السعودي التحوّل من الريع النفطي إلى الضرائب

12 النظام الإماراتي غياب ضريبة الدخل وتحديات الـVAT

13 النظام الألماني الدقة والصرامة في النظام الضريبي

14 النظام الياباني التوازن بين الحوافز والالتزام

15 النظام البرازيلي التعقيد الإداري وعبء الضرائب على الأعمال

16 النظام الصيني الضريبة كأداة للسيطرة

الاقتصادية

17 النظام الجنوب إفريقي العدالة الضريبية في الاقتصادات الناشئة

**الصفحة 66*

الجزء الثالث الجرائم الضريبية والرقابة

18 التهرب الضريبي التعريف الأركان والتمييز عن التهرب القانوني Tax Avoidance

19 الغش الضريبي في الفواتير الإلكترونية الجرائم الرقمية الجديدة

20 الجرائم الضريبية عبر العملات المشفرة غسل الأموال والتهرب في البيئة اللامركزية

21 المسؤولية الجنائية للشركات في الجرائم الضريبية بين النظرية الفرنسية والأمريكية

22 دور الذكاء الاصطناعي في اكتشاف التهرب الضريبي من IRS إلى هيئة الزكاة والضريبة السعودية

23 التعاون الدولي في مكافحة التهرب الضريبي من FATCA إلى Common Reporting Standard CRS

الجزء الرابع التحديات الحديثة

24 الاقتصاد الرقمي هل يمكن فرض ضريبة على شركة بلا وجود مادي

25 ضريبة الخدمات الرقمية DST بين السيادة الوطنية وردود الفعل الأمريكية

26 العملات الرقمية والضريبة كيف نُخضع البيتكوين للضريبة

27 العقود الذكية والضريبة الذكية Smart Tax مستقبل الجباية الآلية

28 الجزر الضريبية الآليات القانونية لمكافحتها في ظل السرية المصرفية

الجزء الخامس الآفاق المستقبلية

29 الإصلاح الضريبي العالمي اتفاق OECD 2021 وضريبة الحد الأدنى العالمية 15

30 نحو نظام ضريبي رقمي عالمي هل نحن بحاجة إلى قانون ضريبي دولي

تم بحمد الله وتوفيقه

المؤلف د محمد كمال عرفة الرخاوي

باحث قانوني مستشار دولي محاضر في القانون والتحكيم

الطبعة الأولى يناير 2026

إسماعيلية مصر

يحظر نهائياً النسخ أو الطباعة أو النشر أو التوزيع بأي شكل من الأشكال كلياً أو جزئياً دون إذن كتابي مسبق من المؤلف